

حقنا في موازنة تستجيب للتنوع والدمج الاجتماعي

تعالج الدول من حولنا العديد من الأزمات المتعلقة بالقضايا الاجتماعية الملحة والفئات المهمشة، وتوجه استثماراتها نحو زيادة دخل الأشخاص المعوقين، معترفة بالحاجة إلى تخصيص الموارد على جميع المستويات بما في ذلك تعزيز القدرات، واضعة السياسات الملائمة للتوصل إلى الاستفادة الكاملة من الأثر المضاعف لمشاركة الأشخاص المعوقين نساء ورجالاً في تعزيز النسيج القومي.

أما لدينا، وعلى الرغم من تعهد الحكومة الحالية، والسابقة، في بيانها الوزاري بتطبيق القانون ٢٠٠٠/٢٢٠، المتضمن للدمج الاجتماعي، والسعي للتصديق على الاتفاقية الدولية حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فلا أثر يذكر على انعكاس ذلك على الموازنة العامة، التي تعد المفتاح الأول لإطلاق مشروع وطني شامل للإفادة من قدرات فئة من المواطنين تخطت عتبة العشرة بالمئة من السكان.

وبسبب أو بدونه، تعود آخر موازنة أقرتها الحكومة اللبنانية إلى العام ٢٠٠٥، في حين أن المجلس النيابي اللبناني لم يصدق على موازنات الأعوام التالية. وحسب القاعدة القانونية المعتمدة في لبنان في حال عدم وجود موازنة، يتم الإنفاق على القاعدة الاثني عشرية، أي بالاستناد إلى الأرقام الواردة في آخر موازنة عامة صدقها المجلس النيابي، وهي موازنة العام ٢٠٠٥! ومن نافل القول إن تلك الموازنة لم تتضمن ما هو مجد للنهوض بقضايا الإعاقة على مستوى وطني، في المقابل، كان الأشخاص المعوقون خلال كل تلك المدة، أي لسبع سنوات خلت، يسمعون الوعود تلو الوعود من الحكومات المتعاقبة.

ويعرف الأشخاص المعوقون أنهم لا يمكن أن يعولوا على تلك الموازنات، حتى لو أقرت، فهي لم تضمن بنودها المتعلقة بالوزارات المعنية، إشارات واضحة لجهاض الصرف على تعزيز الدمج، فيما ما تزال الدولة ترفع نسب الصرف على العزل الاجتماعي للأشخاص المعوقين، فما نحتاجه اليوم هو موازنة تستجيب للتنوع في المجتمع.

إن مصطلح الموازنة المستجيبة للتنوع، يشير إلى موازنة حكومية تصاغ استناداً لاحتياجات وقدرات الأشخاص المعوقين خلال جميع مراحل عملية وضع السياسات، أثناء التخطيط لإعداد الموازنة والتنفيذ والمتابعة والتقييم. ليست موازنة منفصلة عن تلك الفئة، بل موازنة تُخطط، وتنفذ، وتتابع وتقيم بطريقة حساسة لقضايا الإعاقة ومستجيبة لاحتياجات الطفل، والرجل، والمرأة المعوقين.

وقد غدا واضحاً خلال السنوات الماضية، أن أكثر الملين بقضايا الإعاقة، هي جمعيات الأشخاص المعوقين ذات الانتشار الجغرافي، والبعد القاعدي، وقد رسخت تلك الجمعيات بما لا يقبل الشك مقولة "لا شيء يعني من دوننا"، إلا أنه يتم تجاهل تلك الخبرات الكبيرة أثناء إعداد مشاريع الموازنات، ما يسمح لاحقاً بتجاهل المطالب الأساسية وتغييب القضايا عن أجندة التنمية، ويغدو حقنا كأشخاص معوقين أكثر وضوحاً يوماً بعد يوم، في تضمين قضايانا في كل مراحل دورة الموازنة، وفي كل وزارة معنية على حدة، بهدف تحليل الآثار المختلفة لسياسة الدولة المالية في ما يتعلق بالمصروفات، وكذلك بالإيرادات على المستويين المركزي والمحلي، وأثرها على أصحاب القضية.

إن الوزارات المعنية مطالبة اليوم بتطبيق علمي، لا إنشائي، لمضامين الاتفاقية الدولية، وصولاً إلى تكافؤ الفرص في المجتمع بين الأشخاص المعوقين وغير المعوقين، ويأتي على رأس تلك الوزارات المالية، والصحة، والتربية، والعمل، والعدل.... وصولاً إلى الوزارة التي أوكلت مهام متابعة قضايا الإعاقة في لبنان لها، وهي وزارة الشؤون الاجتماعية.

وقد أنت مساءلة الوزارات المعنية تجاه قضايا الإعاقة في هذا العدد، كصرخة في وجه المسؤولين عن تغييب القضايا لمدة أحد عشر عاماً، فيما الخطوة الجدية والضرورية تكمن في حل شيفرة الموازنة، عبر تحليلها من منظور قضايا الإعاقة في قطاعات التعليم، والصحة، والتنمية الاجتماعية، والعمل.... وتحليل السياسات المالية العامة من منظور حقوق الأطفال والنساء والرجال المعوقين. ناهيك عن تطوير الجداول الحالية الخشبية لمصروفات الموازنة العامة، وفق توزيع جديد بالطريقة التي تضمن عملية تحليل البيانات عدم غياب قضايانا عنها.

فالإلى متى تهمل قضايا نحو ٤٠٠ ألف مواطن، يتركون عرضة للعزل، ويحرمون من الخدمات الصحية الدامجة؟ إلى متى يحرمون من حق الوصول إلى المكان والمعلومة المطلوبة؟ إلى متى يستمر التمييز في المدرسة والجامعة ومكان العمل؟... تلك ليست أسئلة.. إنها اتهام مباشر للحكومات المتعاقبة منذ الطوائف بتغييبنا عن أجندة التنمية التي هي حق طبيعي لنا.



العدد الرابع والعشرون - ك / ديسمبر ٢٠١١

ليست خرافاً اللطف وحسب

نشرة دورية تصدر عن اتحاد المقعدين اللبنانيين

إشراف : حسين أيوب

مدير التحرير : عماد الدين رائف

إعداد وتخزين: عصام سحمراني

تصميم وإخراج : فؤاد المقداد

تمت طباعة هذا العدد بدعم من:



العنوان

بيروت - وطني المصيطبة

جاء السفارة الروسية

بناية الرفاعي الطابق الأول

هاتف : ٠١/٣٠٧٣٦٥ - فاكس : ٠١/٣٠٧٣٦٥

ص.ب: ١٥/٥٤٧٣ بيروت - لبنان

www.lphu.org

E-mail: waw@lphu.com

فروع اتحاد المقعدين اللبنانيين:

بيروت، النبطية، برالياس، بعلبك

مشغرة، صور، جبيل، صيدا، طرابلس

- 1 افتتاحية
- 2 فهرس
- 3 تحقيق
احتفالية يوم الإعاقة العالمي
- 8 ملف / "الدمج حقنا"
- 9 كلمة الإعاقة الحركية
- 10 كلمة الإعاقة البصرية
- 11 كلمة الإعاقة السمعية
- 12 كلمة "المناصرة الذاتية"
- 13 كلمة هيئة الإعاقة الفلسطينية
- 14 كلمة الإعاقة الذهنية
- 21 تحقيق
مسألة الوزراء حول القانون
- 25 ذكرى التأسيس
- 27 مشروع
- 28 ندوة
- 29 معرض
- 31 تقرير
- 32 ثقافة
- 32 الكلمة الأخيرة

معرض ٣ كانون الأول في قصر «الأونيسكو» مساحة تبرز نشاطات أصحاب القضية في يومهم العالمي

شهدت القاعة الكبرى لقصر «الأونيسكو» في بيروت احتفالية «يوم الإعاقة» الذي صادف ٣ كانون الأول، وسط حضور كثيف لأصحاب الشأن والجمعيات الممثلة لهم. كعادة هكذا احتفاليات بدأت بالكلمات والتي تعددت ما بين «خالف جمعيات الأشخاص المعوقين» و«هيئة الإعاقة الفلسطينية» إلى جانب كلمات مثلي الوزارات.

على هامش الاحتفالية أقيم في قاعة المعارض، معرض لجمعيات الأشخاص المعوقين والجمعيات والمؤسسات الخليفة، يُعرف بتلك الجمعيات ويكشف عن نشاطاتها وإنجازاتها. وقد شهد المعرض إقبالا كبيرا وعددًا حداثًا بارزًا يأمل أن يتكرر ويصبح تقليدًا سنويًا. واكبت اسرة «واو» فعاليات الاحتفالية وأعدت هذا الملف.



أبو فاعور يجول في معرض الجمعيات

جاهدة كي تحصل الأم على المعلومات والخبرة، حول موضوع التغذية والصحة الإنجابية وأمراض الطفولة، كي يكون لها الخيار في حماية صحتها وصحة طفلها. كما تعزز المؤسسة أساليب العيش الصحية للشباب والحصول بشكل متساو على الخدمات الصحية. أما «برنامج اللاجئين» في المؤسسة، فقد بدأت عملها مع اللاجئين الفلسطينيين منذ العام ١٩٩٧، مركزة عملها على تأمين فرص تعليمية لهم وتلبية احتياجاتهم التعليمية. وتسعى المؤسسة إلى نيل المؤسسات المحلية التي تعمل في قطاع التعليم بالقدرة التقنية والإدارية والتنظيمية، من أجل تنفيذ برامج نوعية للأطفال والشباب. (تعمل مؤسسة الرؤية على إيجاد الفرص الملائمة لدعم مجموعات أخرى التي لجأت إلى لبنان).

أفضل. وتسعى إلى تقوية الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم كي تعود بالدخل اللائق للأهل. وفي التعليم، تعمل «مؤسسة الرؤية العالمية» بالشراكة مع وزارة التربية، والأهل، والأساتذة، والأطفال، على تحسين نوعية التعليم كي ينعم الأطفال والشباب بالمهارة والمعرفة اللازمتين لمستقبل أكثر إشراقًا. وفي مجال البيئة، تؤمن مؤسسة الرؤية العالمية بحق الطفل بالنمو في بيئة صحية. فتهدف مشاريع مؤسسة الرؤية العالمية المرتكزة إلى إدارة المياه، وإعادة التشجير، وزيادة الوعي حول البيئة، وغيرها من المشاريع، إلى حماية بيئة لبنان وتعزيزها من أجل الأجيال الصاعدة من الأطفال. وفي مجال الصحة، تسعى المؤسسة

«مؤسسة الرؤية العالمية»، هي مؤسسة إنسانية مسيحية تعمل من أجل إحداث تغير جذري في حياة الأطفال والعائلات والمجتمعات الأهلية، التي تعيش في الفقر. وتلتزم المؤسسة بالعمل مع الأشخاص الأكثر عرضة للأذى في العالم، وتخدم الجميع بغض النظر عن انتمائهم الديني أو العرقي أو الإثني أو الجنسي. وبالنسبة لفرع المؤسسة في لبنان، تحدثنا إلى مسؤولته الإعلامية سبندي مارون، وكذلك إلى كولين خوري التي تعمل كمديرة مشروع في الفرع. وأشارت مارون إلى أن نشاط المؤسسة في لبنان يتركز حول الأطفال، حيث تعمل اليوم على مستوى ١٠ مراكز في بيروت والمناطق، وذلك عبر مشاريع تنمية للدفاع عن حقوق الأطفال ومناصرتهم. كما تعمل في حالات إستثنائية في مجال المناصرة والإغاثة.

وتحدثت مارون كذلك عن مشروع عملت عليه المؤسسة بخصوص دمج الأطفال الفلسطينيين المعوقين في مخيم البص، وذلك بين العامين ٢٠٠٦ و٢٠١١. ويمكن التعرف أكثر على نشاطات المؤسسة ومشاريعها في لبنان في السطور التالية: - «برنامج رعاية الأطفال»: هو شراكة بين فرد يرغب في تلبية احتياجات طفل ومجتمعه وبين الطفل. فالطفل هو مثل أو سفير يساعد الفرد الراعي على فهم التحديات التي يواجهها مجتمعه. فتعود المشاريع التي ينشئها برنامج الرعاية بالمنفعة على الأطفال في المجتمع، سواء أكانوا مسجلين في البرنامج أم لا. كما تهدف تلك المشاريع إلى الحرص على مشاركة المجتمع واستدامته. أما على صعيد التنمية الاقتصادية، فتؤمن «مؤسسة الرؤية العالمية» بأن تحسين فرص العمل لدى الأهل يحولهم تأمين احتياجات أطفالهم بشكل



ستاندات وزائرون

ومواضيع متعددة باللغة العربية والانكليزية والفرنسية. وبعد فريق المجلة اليوم لإصدار العدد الثاني منها لتنتظم بعدها كل شهرين. تهدف إدارة التحرير في "ذا ثيرد اسكتور" إلى توجيه أنظار قرائها باتجاه المجتمع المدني، ومن جهة النشر تهدف إلى إرساء نمط الصحافة المتخصصة عبر التعاون مع صحفيين متمرسين لديهم خلفية اجتماعية وتعاظم مباشر مع المجتمع المدني. كما تلفت أبي اللمع إلى أن تعاون الصحفيين مع المجلة يقابله بدل مادي.

هذا، وتبنى الجمعية والمجلة خيار دمج الأشخاص المعوقين، وفي هذا الإطار تعدّ لمقال يتناول موضوع الدمج في عددها المقبل.

أما عن مشاريع الجمعية فتتنوع بين إعداد البرامج التلفزيونية والإذاعية المتعلقة بالمجتمع المدني، وخصّص المؤتمرات، والتدريب الاجتماعي.

وتؤكد أبي اللمع أن أحد أهداف الجمعية زيادة التنسيق بين كل قطاعات المجتمع المدني. وتشدد على نقطة هامة أن الجمعية لا تدخل في شراكة في سبيل الحفاظ على استقلاليتها. وتشير إلى تناغم الجمعية مع المجتمع المدني، مع العمل على مساعدة القطاعات الأخرى وتلقي المساعدة منها بما يتيح للقطاعات الثلاثة أن تعمل بتناغم ينعكس استفادة للمواطن اللبناني.

اللبنانيين" في العدد المقبل من نشرتها "القطاع الثالث - ذا ثيرد اسكتور". وكان لنا مقابلة مشتركة مع نائب رئيس الجمعية ورئيسة تحرير المجلة كريستين أبي اللمع. ومع الصحفي المتخصص المساهم في المجلة غسان أبو دياب. وتعرفنا خلال المقابلة على المجلة التي تصدرها "مجموعة الدعم الإعلامي للمجتمع المدني" في الجمعية. وتأسست في العام (٢٠١١). لتمارس تغطية مجانية وسخية وموضوعية ومتحررة ومستقلة لقضايا المجتمع المدني.

وتضمّ المجلة بين صفحاتها مقالات

وفي "المناصرة وبناء السلام والحوار". تعمل المؤسسة على تمكين المجتمعات لتعرف حقوقها وتنادي بها بنفسها كما تعمل من أجل تنمية قدرات الطفل ليشارك بنشاط في القرارات التي تطاله. وتعمل كذلك مع المجتمعات من أجل تعزيز حقوق الطفل وحمايته من مظاهر العنف في مختلف أشكاله كالاستغلال والإساءة. والاختار بالأطفال. كما تُعزّز المؤسسة العلاقات الإيجابية في المجتمعات من خلال معالجة أسباب النزاع ومآسي الماضي من أجل إحلال الإستقرار والعدالة الدائمتين. وفي مجال "الإستجابة للكوارث والحد منها" أطلقت "الرؤية العالمية" سنة ٢٠٠٩ أطلقت مشروع مشاهد من الخطوط الأمامية. القائم على التحرك والبحث نفذه أفراد المجتمعات المحلية، والمنظمات المحلية، والبلديات. فقام المشروع بالتقدم الذي أحرزه لبنان في الحد من مخاطر الكوارث على الصعيد المحلي بالمقارنة مع إطار برنامج الأمم المتحدة العالمي للحد من مخاطر الكوارث، أو ما يُعرف بإطار "عمل هيوغو".

وقد شاركت المؤسسة نتائج ذلك المشروع مع جهات اتخاذ القرارات على مستوى رفيع في لبنان، سعياً منها إلى الحد من مخاطر الكوارث. كما ستشارك المؤسسة في إعداد الخطة الوطنية لإدارة الكوارث في لبنان مُثْلَةً للمجتمع المدني.

"القطاع الثالث"

من جانبها شاركت "جمعية القطاع الثالث" في المعرض بهدف كتابة تقرير عن نشاطات "اتحاد المقعدين



شرح حول مشروع الدمج الاقتصادي

«مؤسسة الكرامة»



وشهد المعرض كذلك طاوولات عرض لأشغال يدوية أجزها أشخاص معوقون. وصبت مشاركة «مؤسسة الكرامة للمعوقين الفلسطينيين» في هذا الإطار. حيث زينت المعرض بمشغولاتها من المطرقات واللوحات الزجاجية وسوى ذلك. وهناك تحدثنا مع فادي حجير، الذي أكد أنّ مشاركة المؤسسة تأتي من ضمن الإحتفال بيوم الإعاقة العالمي بالترافق مع تنسيق الجهود مع الجمعيات اللبنانية. «فهو يوم لنا، ونعمل على المشاركة في دعم قضية الدمج في المجتمع اللبناني والفلسطيني، علماً أنّ هنالك قضايا أخرى تجمعنا». وشدد حجير على «التنسيق الدائم» بين جمعيته والجمعيات اللبنانية.

أما عن عمل المؤسسة فهو يتركز على الأشغال اليدوية من المطرقات والزجاج والألوان واللوحات الزجاجية والسنارة. حيث يشير حجير إلى أنّ المؤسسة تشارك في العديد من المعارض في لبنان بما أجزه المشاركون فيها من الأشخاص المعوقين. ولا ينسى كذلك أن يذكر أسماء المشاركين في إنجاز المعروضات وهم: محمد البني، وسليم أبو ليلي، وغسان شبلي، وسمر المقدح، وأميرة الحاج، ومريم الصالح، وغيرهم.

«درب الوفاء»

كذلك كان هنالك مشاركة لجمعية أخرى على صعيد عرض الأشغال اليدوية وهي «جمعية درب الوفاء للمعوقين». وعند طاولتها تحدثنا مع هيام بكر التي أشارت إلى أنّ مشاركة الجمعية تأتي ضمن توحيد الجهود للإضاءة على حقوق الأشخاص المعوقين في لبنان.

وفي ما يتعلق بالجمعية، ذكرت بكر أنّها حديثة العهد، وذاتية الدعم. حيث يأتي تمويل مشاريعها عن طريق الجهود المحلية والتبرعات.

وتمتد نشاطات الجمعية من إجراء الدورات، كدورتي رسم على القماش وصنع فخار أجزتهما مؤخرًا، إلى عرض الصناعات المنزلية، كالمونة مثلاً، والأشغال اليدوية الخاصة بالمنتسبين إلى الجمعية، في المعارض ما يساعد على التعرف بأعمالهم التي من الممكن أن ينجز بعضها تحت الطلب.

وتشير بكر في هذا الإطار إلى إنجاز بيوت هواتف خلوية مشغولة يدويًا تمكنت الجمعية من بيع كمية لا بأس بها، لكنّها تؤكد في المقابل أنّ الجمعية تواجه مشكلة كبيرة في التسويق. وتشير إلى أنّ المشاركة في المعارض غير ممكنة بشكل دائم خاصة في ما يتعلق برسم المشاركة، وحصص إدارة المعرض من نسبة المبيعات.

ويشارك في نشاطات الجمعية وأشغالها كل من حنان علام، وفاطمة سلمان، وفاطمة حمود، ومنيرة زراقت، ومنية فرحات، وجومانة تعبانة.

يبقى أن نشير إلى وجود ستاندات خاصة بالجمعيات النضوية تحت إطار تحالف جمعيات الأشخاص المعوقين داخل المعرض، حيث عرّف كل منها بعمل الجمعية بالترافق مع توزيع النشرات والمطبوعات الخاصة بالجمعية.



«الدمج حقنا» احتفالية وطنية لـ «تحالف الإعاقة» في يومها العالمي

حوار ومساءلة بين الجمعيات والوزارات المعنية بتنفيذ القانون ٢٢٠/٢٠٠٠

«كل عام وأنت بخير» عبارة ردها مئات الأشخاص المعوقين في يومهم العالمي في ٣ كانون الأول. ضمتهم الباحة الخارجية وبهو قصر الأونيسكو في بيروت، وتوزع قسم منهم على معرض البلديات والهيئات والجمعيات والمنظمات الحقوقية المعنية بقضاياهم، قبل أن ينتقلوا إلى المسرح، الذي لم يتمكن عدد كبير منهم من التوضع على كراسيه، لكونهم من مستعملي الكراسي المتحركة، فتوزعوا حيث استطاعوا إلى ذلك سبيلاً. محطة سنوية للبحث في الحقوق، انطلقت شرارتها مع الرعيل الأول لحركة الإعاقة في لبنان قبل ثلاثة عقود، تزينت في الاحتفالية التي دعا إليها «تحالف جمعيات الأشخاص المعوقين»، بالرسوم التطبيقية الثالث للقانون ٢٢٠/٢٠٠٠، الذي حمّله وزير الشؤون الاجتماعية وائل أبو فاعور إلى الاحتفالية، بعد رحلة ١١ عاماً على صدور القانون. ذلك فيما يطوي الأشخاص المعوقون سنة أخرى بانتظار تصديق البرلمان اللبناني على الاتفاقية الدولية حول حقوقهم، وبروتوكولها الرفق، والتي استمرت رحلة انتظارها على أبوابه خمس سنوات، وتميزت الاحتفالية كذلك، بجلسة حوارية مع الوزراء المعنيين بتطبيق التشريعات، لم تخل من انتقادات لاذعة لوزاراتهم.



ورعى أبو فاعور «الاحتفالية الوطنية الكبيرة»، التي نظمها «التحالف» تحت عنوان «الدمج حقنا»، بحضور ومشاركة وزراء العمل والعدل والتربية شربل نحاس، وشكيب قرطباوي وحسان دياب، وممثل وزير الصحة ميشال كفوري، والسفير الإسباني خوان كارلوس غافو، والنائب غسان مخيبر، والمدير العام لـ «التنظيم المدني» الياس الطويل، وممثل نقيب المهندسين راشد سركيس، ورؤساء وأعضاء جمعيات المجتمع المدني، وممثلين عن منظمات دولية.

في الاحتفال، تناوب ممثلو المنظمات والجمعيات على تناول حقوق الأشخاص المعوقين، متوقفين عند أهمية تصديق البرلمان اللبناني على الاتفاقية الدولية، ونوه وزير الشؤون الاجتماعية وائل أبو فاعور في بداية كلمته بالمبادرة إلى دعوة هيئة الإعاقة الفلسطينية قائلاً: في زمن العنصريات تجاه الشعب الفلسطيني في لبنان لم تتوقف الجمعيات عند حدود الكيانية والجنسيات والأوطان وجوازات السفر.

ثم تطرق إلى المصطلحات المستخدمة لتعريف الأشخاص المعوقين والتي تطورت من «معاقين إلى معوقين إلى الأشخاص المعوقين»، مشدداً على أنّ الألفاظ تطورت لكن الذهنيات لم تفعل، فبقى الأشخاص المعوقون معلقين بين تعاطف المجتمع ومثمة الدولة، أي بين انتظار نظرة المجتمع التي هي نظرة عطف، أو انتظار مثمة الدولة. وأضاف أنّ المطلوب هو منظومة حقوق لا تخضع لأحد، ويتمكن من تأمين الحقوق والكرامة للأشخاص المعوقين.

جانب من الحضور في قاعة قصر الأونيسكو

فالمعوق ليس مضطراً لانتظار من سيكون وزير الشؤون الاجتماعية لبحث في ما إذا كان مهتماً بقضيته أم لم يكن. كما أنّه ليس مضطراً لانتظار مسؤول سياسي مهما كان منصبه كوزير أو رئيس حكومة ليتمكن من الاستفادة من فائض الشفقة.

فالمطلوب قانون، والقانون موجود لكنّ المطلوب فعلاً تطبيقه، لأنّ هنالك الكثير من القوانين الموجودة التي يداها عليها، فالقانون ٢٢٠ جيد وقادر على إعفاء الأشخاص المعوقين من مصاعب الحصول على الحاجات اليومية، الوساطة وسواها علماً أنّ تلك المطالب والحقوق لو كانت مؤمنة لما وجدت حركة

الإعاقة كحركة مطلبية. وأكد أبو فاعور أنّ وزارته لا يجب أن تتحدث باسم الأشخاص المعوقين، ولا حتى الدولة بأكملها إلا عندما تقوم بواجباتها. وعندما يتمكن من ذلك يحق لها أن تنطق نطقاً بليغاً، وعندها لن يحتج الأشخاص المعوقون لأنّ الدولة ستكون فعلاً دولة مواطنة للجميع. وأضاف أنّ أيّ دولة وحكومة ووزارة لا تنظر إلى الأشخاص المعوقين وتراهم فإنّ لا قلب لها، وأيّ دولة لا تستطيع الاستفادة من طاقات الأشخاص المعوقين هي دولة بلا عقل. وأريد أن أكون بعقل كامل وقلب كامل. ومن ثم تطرق إلى نظام الرعاية وقال



أبو فاعور يقدم المرسوم التطبيقي الثالث للقانون ٢٠٠٠/٢٢٠

تعهدت أن بطاقة الإعاقة لن تكون خدعة لأصحاب الإعاقات، فهذه إهانة للأشخاص المعوقين وللدولة، وستكون البطاقة بطاقة حقوق للأشخاص المعوقين.

كما أكد أن هنالك خضيراً لإطلاق مرصد حقوق للأشخاص المعوقين، بهدف تسليط الضوء على الانتهاكات وإصدار تقرير شهري أو نصف شهري يقف عند الانتهاكات ولا يهدف إلى التشهير بأحد.

وبخصوص الإنفاذية الدولية قال أبو فاعور إنها مهمة لكنها عالقة نتيجة الصراعات السياسية، وهي من ضمن القوانين التي أصدرتها حكومة السنيرة. وأشار إلى أنه اتصل برئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس الحكومة في سبيلها، وعبر عن أمله في أن يعالج ذلك خارج التجاذبات السياسية ويتم إقرارها.

وختم أبو فاعور كلمته بالحديث عن إنجاز المرسوم التطبيقي لمعايير ومواصفات البيئة الدامجة بعد أن حظي بموافقة كل من: التنظيم المدني ووزارة الأشغال العامة والنقل ومجلس شورى الدولة ورئيس الحكومة ووزارة الشؤون الاجتماعية. وقال: أتشفّر بأن أقدم إليكم المرسوم التطبيقي ولو أنه تأخر ١١ - ١٢ سنة، على أمل أن نقدم لكم العمل الجدي عوضاً عن الوعود والخطابات.

المؤسسات الخاصة بالقانون ٢٢٠. وتساءل: يقولون إن المؤسسات تحتاج إلى كفاءات فمن امتحن الأشخاص المعوقين ليعرف كفاءاتهم؟ وأكد أن هنالك حاجة للاستفادة من الأشخاص المعوقين في سوق العمل.

وعبر أبو فاعور عن أمله في إعادة النظر ببطاقة الأشخاص المعوقين التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، لضمان أن تكون بطاقة طبية، مشيراً إلى بدء النقاش حول هذا الموضوع في مركز حقوق المعوقين التابع للوزارة. وقال:

إنّه نظام متخلف عفا عليه الزمن ويجب تحديثه. كما أن هنالك الكثير من الإعاقات التي لم تصنف بعد. وأشار إلى أن التوحيد صنف مؤخراً كإعاقة. وأضاف أن "غابة المؤسسات" تحتاج إلى ساعات من النقاش، وهنالك البعض منها يجب سؤاله عن الكفاءة والجدارة. وأمل أن ننجز قريباً نظام رعاية مختلفاً. وقال أبو فاعور: لا أعتبر أي أمر بسيطاً، فكل الأمور تحتاج إلى صوت عال ومطالبة دؤوبة وإلحاح. وانتقل إلى الدمج التربوي فقال: كان لدينا برنامج للدمج لا أعرف لماذا ألغي واكتفي منه بهذا القدر، فمهما كانت المبررات لا يجب إلغاؤه أبداً، كما يجب حفظ الأموال وعدم نقلها بانتظار استكمالها.

وبخصوص استشفاء الأشخاص المعوقين قال: سوياً تمكننا من الوصول إلى آلية الاستشفاء والطبابة بقرار من وزير الصحة. ومع وجود بعض المستشفيات التي تمنع دخول الأشخاص المعوقين وبينها مستشفيات حكومية، باتت الأمور اليوم في تحسن مستمر مع استمرار المعركة اليومية، فالخط الساخن في الوزارة (١٧١٤) يساعدنا ويتم معالجة القسم الأكبر من المراجعات مع وزارة الصحة عبر وزارة الشؤون الاجتماعية.

وانتقل أبو فاعور إلى ميدان العمل حيث قال إن توظيف الأشخاص المعوقين بدأ تفعيله في مجلس الخدمة المدنية. وبدأنا مع وزارة العمل بدراسة التزام



اتحاد المقعدين: الدمج شرعة حقوق الأشخاص المعوقين

شاركت مديرة البرامج في إتحاد المقعدين اللبنانيين سيلفانا اللقيس بمداخلة جاء فيها: "في هذا اليوم العالمي والسنوي لقضايا الإعاقة، نلتقي لنجعل منه محطة لتقييم الواقع، وإعلان الإنجازات، وتحديد الإرادة للتخطيط لمستقبل أفضل، وجمع القدرات واستنباط الأفكار. إنَّ المعيار في التقييم والإنجازات والتخطيط هو مدى تطبيق حقوق الإنسان، أي حقوق الإنسان المعوق. فإذا كنا في الماضي نطالب بحقوقنا انطلاقاً من شرعة حقوق الإنسان فاليوم أصبح لحقوقنا مرجع قانوني دولي هو الإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص المعوقين، ومرجع لبناني هو القانون ٢٢٠، ولا داعي لإجراء تقييم لمدى تطبيق حق الأشخاص المعوقين في لبنان بناء على هذين المرجعين لأنَّ الواقع مبك. لذا من الأفضل أن نستفيد من هذا اليوم العالمي، أولاً للتذكير بحقوقنا وتحديد معيار تطبيق هذه الحقوق، وثانياً لإعلان الإرادات الصادقة للتخطيط وتحقيق الإنجازات.

لا



اللقيس

حقوقنا ليست كماليات ولا متطلبات. حقوقنا هي حقوق الإنسان لا أكثر ولا أقل. ولم تأت الإتفاقية الدولية لتخترع حقوقاً جديدة للأشخاص المعوقين، إنما لتحدد كيفية وصول المعوقين إلى حقوق الإنسان. لهذا فإنَّ تنفيذ حقوق الأشخاص المعوقين يكمن بتنفيذ السياسات والإجراءات التي نصت عليها الإتفاقية الدولية. لا أظنَّ أنَّ هنالك ما يدعو للتذكير بمجالات حقوق الإنسان، لكنَّ هناك أهمية كبرى لإبراز المعيار الأساس الذي من دونه لا حقوق للأشخاص المعوقين. فإليكم بعض الأمثلة عن حقوق الأشخاص المعوقين كما نصت عليها الإتفاقية الدولية:

الحق في التعليم: على الدول الأطراف أن تكفل نظاماً تربوياً دمجاً في جميع المراحل الدراسية.

الحق في احترام العائلة: تكفل الدول الأطراف عدم فصل الطفل عن أهله بأيِّ حال من الأحوال بسبب الإعاقة.

الحق في العيش في المجتمع: تتخذ الدول الأطراف إجراءات من شأنها تسهيل الدمج والمشاركة الكاملتين في المجتمع.

إعادة تأهيل: على الدول الأطراف أن تأخذ إجراءات فاعلة ومناسبة لتمكين الأشخاص المعوقين من الدمج الكامل والمشاركة في جميع أوجه الحياة.

دمج، وليس من خلال العمل على الأشخاص المعوقين ليصبحوا قادرين على الاندماج في أنظمة ومؤسسات وأماكن غير دامجة. الجهة المسؤولة عن تحقيق الدمج هي أولاً وأخيراً الدول، وليس الجمعيات الأهلية والخيرية وهيئات المجتمع المدني. وأخيراً أتمنى على هيئات المجتمع المدني الإجتماعية والإقتصادية والجمعيات العاملة في الإعاقة أن تأخذ المبادرة على مستوى أنظمتها وبرامجها، لتصبح دامجة وتكون قدوة لدولة متقاعسة شاردة عن واجباتها.

الحق في العمل: الحق في كسب العيش يكون من خلال عمل تم اختياره أو قبوله بحرية في سوق عمل مفتوح ودامج ومتاح للأشخاص المعوقين. من هذه الأمثلة نستنتج التالي: على الدول أن تكفل الدمج لتحقيق جميع الحقوق. لهذا فإنَّ الدمج ليس معياراً أساسياً فحسب، بل هو شرعة حقوق الأشخاص المعوقين. يتحقق الدمج، كما ورد في هذه النصوص، من خلال: نظام تربوي دمج، وأسرة دامجة لأطفالها، ومجتمع محلي

«الشبيبة للمكفوفين»: الشراكة مع هيئات المجتمع المدني



الحقوقية منها بما أنّ حقوق الإنسان لا تتجزأ ولا تكون لفئة من دون سواها. وبما أنّ الديمقراطية أساسها المشاركة، وبما أنّ التنمية لا تستهدف فئة دون سواها وخصوصاً من الفئات الفقيرة والمهمشة، فلا بدّ لأيّ هيئة عاملة في هذه المجالات أن تعتبر قضايا الأشخاص المعوقين جزءاً من قضاياها. ولا شك أنّ العديد من هيئات المجتمع المدني العاملة في هذه المجالات أصبح لديها مساهمة ما في قضايا الأشخاص المعوقين.

ولتطوير مشاركة هيئات المجتمع المدني في قضاياها، ولإيجاد إطار ينظم هذه المشاركة، تعلن بعض جمعيات الأشخاص المعوقين عن العمل على إعادة تفعيل شبكة الدمج وإطلاقها الشهر المقبل. وكما كانت الشبكة أكبر تجمع للجمعيات والمؤسسات المؤمّنة بالدمج، فهي حتماً ستكون أكبر تجمع لمشاركة هيئات المجتمع المدني مع جمعيات الأشخاص المعوقين والمؤسسات العاملة في مجال الإعاقة، لتطوير المقاربات الدامجة، ونشر ثقافة الدمج وحقوق الأشخاص المعوقين.

نغتنم هذه الفرصة لندعو أي هيئة للإتصال بنا في حال لم نتمكن من الوصول إليها لدعوتها إلى المشاركة. وعلى أمل أن تصبح الشبكة منبراً يجمع أيضاً ممثلين عن الوزارات والقطاع العام، أتمنى أن تكون هذه المناسبة محطة في كل عام لإعلان إنجازات في مجال حقوق الأشخاص المعوقين وقضاياهم.

آباء وأمهات وعمال وموظفون ومهنيون وطلاب في جميع المراحل الدراسية، ومنهم يسعى لتأسيس أسرة، وكلهم يسعى للإستمتاع بالثقافة والآداب والفنون. فكيف لا تكون قضايا مجتمعنا هي قضاياها؟!

لكنّ مشاركتنا كجمعيات وأفراد تصبح أكثر فاعلية عندما يصبح مجتمعنا مجتمعاً دمجاً بثقافته ومؤسساته وتشريعاته وسياساته وبرامجه. وهذه المشاركة في قضايا المجتمع وفي العديد من هيئات المجتمع المدني لا تصنع شراكة إذا لم تشارك هيئات المجتمع المدني في قضاياها وخصوصاً



مكارم

شارك رئيس جمعية الشبيبة للمكفوفين عامر مكارم بكلمة ركز فيها على ضرورة الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق فعالية أكبر للجمعيات والأفراد على طريق الدمج. وقال: قضايا مجتمعنا هي قضاياها، نعيشها ونفكر بها ونساهم فيها ونتأثر بها. نحزن لأيّ ظلم ونفرح بأيّ تقدم. فإذا كانت سياسة الرعاية الاجتماعية المعتمدة تاريخياً قد أدت إلى اعتبار المعوقين لهم عالمهم الخاص، ولهم مؤسساتهم الخاصة، ولديهم حاجات خاصة، ولهم لغة خاصة، ويعملون في مشاغل محمية، إلى آخره، وأعطت صورة خاطئة فحواها أنّ المعوقين لهم قضاياهم الخاصة وللمجتمع قضاياها، فقد جاءت جمعيات الأشخاص المعوقين لتغير هذه الصورة المتجذرة. فإنّ الخلفية الثقافية لهذه الجمعيات هي باختصار ثقافة حقوق الإنسان والديموقراطية والتنمية. وهذا يجعلها تعمل على نشر هذه الثقافة والعمل على ترجمتها.

ومن المؤشرات العملية على أنّ قضايا المجتمع هي قضاياها نشرها إلى مشاركة هذه الجمعيات مع العديد من هيئات المجتمع المدني في حملات حول حقوق الإنسان، وحقوق النساء، وحملات مناهضة العنف ضد النساء، وحماية حقوق الأطفال، وحملات الإصلاح الانتخابي، وتحسين الوضع المعيشي للعمال، وتحسين جودة التعليم وغيرها. كيف لا، والأشخاص المعوقون منهم

«أولياء الصم»: الحقوق «ضمانات وخدمات»

وأفردت زينب فارس من «جمعية أولياء الصم في لبنان» في كلمتها، مجالاً للحديث عن الموانع التي تحول دون تقديم الضمانات والخدمات للأشخاص المعوقين. فقالت: كي لا تبقى الحقوق شعارات ويبقى الأشخاص المعوقون يرزحون تحت الظلم والعزل والتهميش لا بد من ضمانات وخدمات.

أو



فارس

لقد أصبحت حقوق الإنسان المعوق معروفة ومنصوصاً عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص المعوقين. ولكون هذه الاتفاقية أصبحت قانوناً دولياً فقد توفرت الضمانات لحقوق الأشخاص المعوقين على المستوى الدولي. أما على المستوى الوطني فما زالت حقوق الأشخاص المعوقين شعارات. فلا القانون اللبناني يكفلها ولا الدولة اتخذت إجراءات لاقتراح مشروع قانون كي يكفلها. فإن القانون ٢٢٠ حول حقوق الأشخاص المعوقين هو قانون مجتزأ من حيث الإقرار بجميع الحقوق التي نصت عليها الاتفاقية الدولية. كما أن، لا القانون ٢٢٠ ولا المراسيم الوزارية تكفل وصول الحقوق إلى أصحابها. وفي جميع الأحوال لم يتم تطبيق القانون ٢٢٠. وبالتالي فإن ترجمة الحقوق من شعارات إلى ضمانات يتطلب وجود تشريعات تحمي هذه الحقوق وتكفل وصولها إلى أصحابها.

أما وصول الحقوق إلى أصحابها فيتطلب وجود خدمات ضمن برامج حكمها سياسات وطنية وتضمنها قوانين ومراسيم وقرارات. فإين نحن في لبنان من هذه السياسات والبرامج والخدمات؟ ما دامت السياسات الوطنية بعيدة عن سياسة دمج الأشخاص المعوقين في جميع المجالات، لا بل أحياناً تتناقض مع سياسة الدمج فإنه يمكننا الإستنتاج أن البرامج إما غير متوفرة وإما لا تساهم في تحقيق الدمج. لهذا يمكننا وصف الواقع بشكل مختصر على الشكل التالي:

ما زالت سياسة الرعاية الاجتماعية التي تعتمد عليها وزارة الشؤون الاجتماعية هي نفسها منذ عهد الإنعاش الاجتماعي أي منذ ستين عاماً. وهذا يعني أن سياسة الرعاية الاجتماعية لم تنتقل من سياسة الإنعاش الاجتماعي إلى سياسة الدمج الاجتماعي. فالوزارة لا تدعم برامج دمج الأطفال المعوقين في أسرهم. ولا تدعم الأهل لتربية أطفالهم المعوقين. كما لا تدعم برامج تأهيل المجتمعات المحلية لتصبح دامجاً لأشخاص معوقين. وليس للوزارة برامج لدعم تعليم الأشخاص المعوقين ضمن

الأشخاص المعوقين مهنياً لدخول سوق العمل. وليس لدى الوزارة برامج لتهيئته مؤسسات العمل لتصبح دامجاً لموظفين من الأشخاص المعوقين. ومن ناحية أخرى فإن المعاهد المهنية ليست معاهد دامجاً للأشخاص المعوقين.

هذه الإضاءة على الخدمات التي تقدمها عينة من الوزارات لا تعني على الإطلاق أنه لا يوجد خدمات وبرامج للأشخاص المعوقين في لبنان. فإن بعض الوزارات لديها خدمات وبرامج. كما أن لدى العديد من مؤسسات رعاية المعوقين برامج وخدمات، لكن هذه البرامج والخدمات لا تساهم في تحقيق الدمج. لا بل إنها أحياناً تدعم العزل والتهميش. فما دام الدمج هو شرعة الحقوق للأشخاص المعوقين يصبح من الضروري تغيير السياسات المعتمدة، وعلى أساسها يتم تطوير برامج خدمات تحقيق الدمج الاجتماعي والتربوي والمهني. ونحن على ثقة أن بعض الوزراء بدأوا التفكير وأحياناً التخطيط لإحداث تغيير باتجاه سياسة الدمج لتأمين حقوق الأشخاص المعوقين. وعلى هذا الأمل نتابع حركتنا المطالبية.

مدارس دامجية. أما وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي، فهي حتى اليوم، غير معنية بتعليم المعوقين في مدارس دامجية ضمن النظام التربوي العام. لهذا ليس لديها برامج ولا خدمات لتعليم المعوقين في جميع المراحل الدراسية. والإستثناء في المرحلة الجامعية هو إن الجامعة اللبنانية تستقبل طلاباً معوقين لكنها لا تقدم أي نوع من الخدمات لهم سوى تفهم إدارتها وأساتذتها.

أما على المستوى الصحي فما زال وزراء الصحة المتعاقبون يناضلون لضمان دخول الشخص المعوق إلى المستشفيات المتعاقد مع الوزارة من دون أن يتحمل الشخص المعوق نسبة الـ ١٥ في المئة من كلفة الإستشفاء. أما برامج الكشف المبكر عن الإعاقة والوقاية منها والحصول على خدمات طبية مختصة وخدمات الطبابة التي تسبق وصول المعوق إلى المستشفى فهي غير متوفرة. أما وزارة العمل صاحبة الوصاية على المؤسسة الوطنية للإستخدام فما زالت برامجها بعيدة عن تأهيل

«البنانية للمناصرة الذاتية»:

من يمثل أصحاب القضية؟



فرح

لديه إعاقة، وإنما عليه أن يكون ممثلاً لجمعية للأشخاص المعوقين أو لجمعية لأهالي الأشخاص المعوقين. الأهمية الثانية هي لتسهيل تنظيم مشاركة الأشخاص المعوقين مع بقية الأطراف المعنية في قضايا المعوقين. وقد نصت الإتفاقية الدولية وشددت في العديد من موادها على إشراك منظمات الأشخاص المعوقين، وهي الممثلة للأشخاص المعوقين في جميع عمليات التخطيط، والإشراف على التنفيذ، وعمليات التقييم لكل ما يتعلق بقضايا المعوقين. إذاً، فإن أي جهة حكومية أو غير حكومية تتخذ قرارات وتضع سياسات وتنفذ برامج من دون أخذ رأي الجمعيات التي تمثل الأشخاص المعوقين، هي غير ملزمة بمصلحة الأشخاص المعوقين ولا بموجبات تأمين حقوق الأشخاص المعوقين.

وكان لرئيسة الجمعية اللبنانية للمناصرة الذاتية فاديا فرح كلمة ركزت فيها على مسألة تمثيل الأشخاص المعوقين. كما عرضت فيلماً قصيراً أجزه شباب الجمعية وكانت رسالته الرئيسية: «نحن نتكلم لكنكم أنتم من لا يسمعنا». وجاء في كلمتها: من نحن ولماذا نطلق على أنفسنا «أصحاب القضية»؟ ومن يمثلنا؟ كان يكفي أن نطلق على أنفسنا «نحن الأشخاص المعوقون»، ولكن ما جعلنا نعرّف عن أنفسنا بأننا أصحاب القضية هو وجود مشكلة تاريخية مزمنة مرتبطة بحقوقنا الأساسية وبطريقة وصولنا إلى هذه الحقوق. مما أدى إلى وجود قضية دائمة ومزمنة يحملها ويتحملها الأشخاص المعوقون. ولأنّ من بين هؤلاء الأشخاص المعوقين أطفال وأشخاص لديهم ظرف خاصة في التعبير عن أنفسهم، كان من الطبيعي أن يحمل أهلهم قضيتهم ويتحملوها. وهذا أدى إلى أن يصبح أهل الأطفال المعوقين أيضاً من أصحاب القضية. إذاً، في مجال الإعاقة وحقوق الأشخاص المعوقين، نطلق مصطلح أصحاب القضية على الأشخاص المعوقين وعلى أهل الأطفال المعوقين الذين يحملون قضية ويتحملون متوجباتها ومستتبعاتها. وماذا عن الأشخاص المعوقين وأهلهم إذا كانوا لا يحملون قضية ولا يتحملون متوجباتها؟ عندها يكفي أن نسميهم الأشخاص المعوقين وأهاليهم.

من يمثلنا؟

تمثلنا فقط جمعيات الأشخاص المعوقين، وجمعيات أهالي الأشخاص المعوقين. ومن حسن الحظ أنّ القانون ٢٢٠ قد ميّز بين جمعيات الأشخاص المعوقين وبين جمعيات الخدمات. كما أعطى القانون تعريفاً بجمعيات الأشخاص المعوقين، حيث يقول إنّها الجمعيات التي غالبية أعضائها من الأشخاص المعوقين في هيئتها العامة وهيئتها الإدارية. إذاً، لا تمثلنا أي جمعية أو مؤسسة تقدم خدمات للأشخاص المعوقين، أو توفر لهم الرعاية، أو تقوم بأعمال خيرية من أجلهم. كما لا تمثلنا وزارة الشؤون الاجتماعية لكونها وزارة معنية بشؤون الأشخاص المعوقين.

ما هي أهمية وجود جمعيات تمثلنا؟

الأهمية الأولى، وجود هيئة منظمة لها رؤيتها ورسالتها وأهدافها، لديها هيئة إدارية منتخبة من أشخاص معوقين أو من أهاليهم. هذا يجعل الجمعية تمثل لا فقط أشخاصاً فحسب، بل تمثل قضية وأهدافاً. وبالتالي هي جمعيات أصحاب القضية. لهذا لا يمكن أن يمثل الأشخاص المعوقين أو أصحاب القضية فرد بصفته الفردية، أي لا يمكن أن نعتبر شخصاً يمثلنا لمجرد أنّ

«هيئة الإعاقة الفلسطينية»: طوّعوا السياسة لتخدم كرامة الإنسان



الصالح

لن أدخل في الأرقام والنسب والحاجات والأولويات فهي متوفرة لدينا في هيئة الإعاقة الفلسطينية لمن أراد التفصيل. سأدخل في المسؤولية الإنسانية التي يجب أن تطرق ضمير كل مسؤول وقادر ليتخطى السياسة والمشى على حافة التوازن، ويعبر إلى تحقيق كرامة الإنسان إذا كان قادراً على تحقيقها.

لا شيء يعفي مجتمعاً من المسؤولية الإنسانية إذا أهدرت كرامة إنسان لا يجد أدنى مستوى من العناية الصحية اللائقة والتأهيل المناسب والمنزل الكريم والقوت الشريف. لا يوجد في السياسة ما يمنع من تحقيق كرامة إنسان، وإذا وجد ما يمنع، فطوّعوا السياسة لتخدم كرامة الإنسان.

أنا سعيد فعلاً لأنني أقف هنا متساوياً مع زملائي في خالف جمعيات الأشخاص المعوقين، واختتم لأقول إنه وللمفارقة العجيبة إننا نريد الحقوق، كما الإعاقة لا تفرّق بين لبناني وفلسطيني، ولا بين غني وفقير، ولا بين لاجئ ومواطن.

أقول إنّ الإعاقة تجمع. وبما أنّ الفلسطينيين في لبنان يطمحون إلى الحصول على حقوقهم المدنية في مختلف المجالات، سنعمل نحن رغم التحديات القانونية والسياسية في الخصوصية اللبنانية على تحصيل حقوق الأشخاص المعوقين التي نصت عليها الإتفاقية الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ونحن على ثقة من أنّ التعاون بين كلّ الجهات المسؤولة عن اللجوء واللاجئين يمكن أن يضمن هذه الحقوق إذا خلّصت النيات ووضعت السياسة جانباً.

نحن في المخيمات البائسة، والظروف الإجتماعية الصعبة، والنقص الحاد في كلّ شيء، من الصعب علينا أن نرضى النقص في الكرامة الإنسانية بسبب الإعاقة، ولدينا من التجارب المشرفة والرائدة الكثير، وما زلنا نتعلم ونناضل لكي نجعل من الضعف قوة ومن المخيم ذي الأزقة الضيقة مساحات من الأمل والتحدي البناء.

كان للأشخاص المعوقين الفلسطينيين كلمة، حيث حدّث باسمهم منسق «هيئة الإعاقة الفلسطينية» جمال الصالح، واعتبر أنّ الإعاقة لم تعد قضية بل تجربة حياة تثرى البشرية تنوعاً وعبراً وشجاعة وتحدياً، وسبق كلمة الصالح إشارة من مديرة البرامج في اتحاد المقعدين سيلفانا اللقيس إلى أنّ اللقاء تميز بأنّه تمكن من فعل ما لم تتمكن المنطقة العربية من فعله وهو خالف جمعيات الأشخاص المعوقين مع الجمعيات الفلسطينية.

وقال الصالح في كلمته: يسعدني ويشرفني أن أقف متكلماً بينكم في حدث وطني وعالمي، لأمثل حركة الإعاقة الفلسطينية، وأظنّ أنّها المرة الأولى على هذا المستوى وفي مثل هذا الجمع الكريم. هنالك الكثير بما يقال في هذه الفرصة التي أتمنى أن تتكرر دائماً، وبما أنّ البلاغة في الاختصار أقول إنّ القدماء قالوا إنّ المصيبة تجمع، ولأننا لم نعد نعتبر أنّ الإعاقة مصيبة بل هي تجربة حياة تثرى البشرية تنوعاً وعبرة وشجاعة وتحدياً.

«البنانية لتثلث الصبغية ٢١»: المهنية المميزة كفاءة وأداء واندفاع



سالم

جأه ومراعاة لحاظه. المهنية العالية ما هي إلا كفاءة وأداء واندفاع. وما من سبب يمنع ذوي الحاجات الخاصة أن يتمتعوا بهذه العناصر. كفاءة ناجمة عن تربية وتعليم حاضنين، وأداء يميز يكتسبه المرء من بيئة حاضنة ترشده وتنصحه وتدعمه، واندفاع فطري كامن فينا جميعاً ويقوم مجتمعنا بتغذيته وتنميته أو يقضي عليه بجهله وتعننه. فلنحترم مهنية كل إنسان، فلكل منا قدرات محددة، كما لكل منا حدود ترسم إطار عملنا ومهنتنا. وما الإحتياجات الخاصة سوى رؤية أخرى للقدرة والحدود تحتاج إلى من يدرك كنهها ويصنفها في إطار مهني خالص ولا يخلق منها عائقاً. إن الإنسان ذا الإحتياجات الخاصة العامل في مهنة ما، ما هو بعبء على مجتمعه، ولا يهدد راحة وسلامة الآخرين، بل يستحق الإحترام والمعاملة السوية، فلا هو بعاجز أو محتاج إلى شفقة، بل له قوته ومزاياه، فليعامل كراشد قادر قادر.

ان يتبادر إلى ذهنك إعاقتهم أولاً وقبل إنجازاتهم؟ فلنعد النظر إلى أنفسنا. ما من أحد يستطيع ان يبرع بكل المهن، أو يبلغ الكمال في مهنته. مهما تعلمنا ونلنا من الشهادات أعلاها يبقى لكل منا عناصر قوة وعناصر ضعف. نتكلم دائماً عن الشخص المناسب في المكان المناسب ونتحدث عن مقدرة تضعه في خانة اختصاص معين. نتكلم عن إنجازاته ومهاراته ونعفو أحياناً عن تقصير له، فليس الكمال لإنسان. أما إذا كان الحديث عن شخص ذي إعاقة، أو بالحرى ذي حاجة خاصة، فغالبا ما يكون التقييم على ما لا تسمح له إعاقته باتقانه بغض النظر عن قدراته، فتنهار فرصته بلمح البصر. واحدة تلو الأخرى. لأن القضية أصبحت تتمحور حول ما لا يستطيع هذا الإنسان القيام به أو إنجاز. ومن حالفهم الحظ منهم وانخرطوا في سلك العمل لتتصق بهم وصمة الإعاقة وخرمهم من التمتع بالمهنية العالية، فيكون التفاضل عن تقصير أو ضعف من لديه إعاقة مجرد شفقة

كما كانت لرئيسة الجمعية اللبنانية لتثلث الصبغية ٢١ هناء سالم كلمة تحدث فيها عن دمج الشخص المعوق في سوق العمل، وتخلل كلمتها أيضاً فيلم قصير تم إنجازه بالتشارك مع الجمعية الدولية لتثلث الصبغية ٢١، وشارك فيه ممثلون من ٤٥ دولة بمناسبة اليوم العالمي في الحادي والعشرين من آذار، وكانت باسمين العبد مثله عن لبنان في الفيلم. وجاءت كلمة سالم كالتالي: أيها الأستاذ الجامعي، والمهندس البار، والطبيب اللامع، وألحق في مهنتك، ما هو مصيرك إن أصابك إعاقة في حادثة ما ولكنها لم تحدد من مقدرتك المهنية؟ هل تستمر في ممارسة عملك أم تقبع متخفياً في منزلك مستسلماً لمشيئة الله؟ هل تدوم ثقة زملائك بك أم تستبدل بالشفقة؟ هل بإمكانك المحافظة على معايير البراعة والكفاءة في عملك دون مواجهة نظرات الشك؟ هل تستطيع أن تفكر بطه حسين، وستيف هوكنز، وراي تشارلز، وجون ناش، وأندريا بوتشيلي؟ وغيرهم من دون

مساءلة لوزارات الشؤون الاجتماعية والتربية والعمل والصحة والعدل؛ المطلوب واقعية الوزراء.. ولو كانت الخطوات التطبيقية للحقوق صغيرة

وبعد احتلال الوزراء طاولة من جهة، ومثلي الجمعيات والمنظمات طاولة أخرى من جهة ثانية، انهالت الأسئلة على منسق الجلسة عامر مكارم، لتتحول إلى طريقة "برايل"، قبل أن يطرحها باسم الحضور. وعقدت طاولة الحوار، بمشاركة الوزراء وائل أبو فاعور، وحسان دياب، وشربل نحاس، وشكيب قرطباوي، بالإضافة إلى ممثل وزير الصحة ميشال كفوري، حيث ردوا على الأسئلة التي جاءت، الجلسة على الشكل التالي:

و



وزراء على طاولة المساءلة حول القانون ٢٠٠٠/٢٢٠

الشؤون الاجتماعية

سؤال موجه إلى وزير الشؤون الاجتماعية وائل أبو فاعور: الوزارة تدعم سياسات تتنافى مع الدمج، فهل هنالك أمل في أن تغير من سياساتها وتدعم برامج صغيرة للدمج كما تتعاقد مع مؤسسات الرعاية، وتفتح بابها للتعاقد مع المؤسسات الدامجة أسريا ومدرسيا واجتماعيا؟ هل هنالك إمكانية للتغيير خاصة أن هنالك من جرب وحورب؟

جواب أبو فاعور: ما تفضلتم به صحيح. فأفق الدمج لا بد أن يفتح، وأنا على استعداد لنلقف أي مبادرة، وعلى استعداد أيضا للمحاربة. ألغيت منذ أسبوعين عقد مؤسسة، كان جزء من الأطفال المعوقين فيها مربوطين،

بالضروي أن يكون الشخص المعوق من الأوائل المحددين في الطلب كي يتم اختياره للتوظيف، بل يكفي أن يكون قد تخطى معدل النجاح المطلوب، وأكد أن على الأشخاص المعوقين أن يعرفوا حقوقهم جيدا لكي يطالبوا بها.

سؤال ثان موجه إلى أبو فاعور: كيف يمكن التنسيق بين بطاقتي اللبناني والفلسطيني، وهل من الممكن للفلسطيني الحصول على بطاقة من وزارة الشؤون الاجتماعية؟

أبو فاعور: لا يمكن للفلسطيني الحصول على بطاقة كي لا أتهم بالتواطين. واتفاقية التعاون مع الأونروا تسمح لنا بتقديم الخيرات فقط للأشخاص المعوقين الفلسطينيين، أما التقديمات المباشرة فلا إمكانية لها إلا إذا تولت الأونروا التمويل.

وآخرون كانوا داخل قفص مقفل. وأكد أنني على استعداد لإلغاء عقد مؤسسة ثانية وثالثة ورابعة وخامسة، وليس لدي مشكلة في المحاربة، كما أن المؤسسات النزيهة تقف معي، ولم أأخذ القرار وحدي في إقفال المؤسسة تلك، بل قمت بجمع المعنيين وأجريننا ٤ زيارات إلى المؤسسة، قبل اتخاذ القرار، وهنا أشير إلى أنني وجدت أكبر نصير لي هي المؤسسات نفسها. أما بخصوص مؤسسات الدمج فأنا جاهز، ومستعد من ضمن المبالغ المتوفرة. وهنا طلب المنسق من أبو فاعور تحديد موعد للإجتماع معه بهذا الخصوص، فبادر قائلا: الأربعاء الساعة ٨ صباحا.

وأشار أبو فاعور في جانب آخر أنه في التقديم لمجلس الخدمة المدنية، ليس



وزير العمل

العمل

سؤال موجه إلى وزير العمل شربل نحاس: وزارة العمل هي المسؤولة على مستويي التأهيل المهني والوصاية على المؤسسة الوطنية للإستخدام. فهي المسؤولة عن تأهيل الأشخاص المعوقين وإدخالهم إلى سوق العمل وهذا ما لا يحصل. فما تصوركم لإمكانية التغيير على هذا الصعيد عبر التمكن من إدخال الشخص المعوق إلى سوق العمل؟

قال نحاس في إجابته: المؤسسة الوطنية للإستخدام معطلة بالنسبة للجميع. والجواب على طلبكم هو في منظومة القوانين التي تركز الحقوق والمستحقات والتي لا جدوى لها إن لم تترجم إجراءاتها بإمكانية تنفيذها. كما أنّ كل الحقوق المكرسة بمعاهدات وقوانين لا يمكن ترجمتها إلى أفعال إلا بالتمويل. وعندما تتخذ الدولة قراراً يجب أن تلحظه في الموازنة العامة لا "على التيسير".

وأضاف: إنّ حشد الضغط باتجاه التمويل سيغير الأمور. ويطالب الأشخاص المعوقين والتغطية الصحية والأبنية والنقل. كما يطال شروط مواكبة تدريب ودمج الأشخاص المعوقين. فالقضية قضية إرادة ورصد أموال في الموازنة. وهو ما لم نتخطاه بعد للأسف.

وعقب المنسق على كلام نحاس بالقول: بالنسبة للميزانيات ليس دور الجمعيات أن تطالب الدولة بل الوزارة المعنية.

العدل

سؤال موجه إلى وزير العدل شكيب قرطباوي: لا يوجد حالياً أي دور للوزارة في مجال حقوق الأشخاص المعوقين. لكنّ الاتفاقية الدولية دفعتنا باتجاه الوزارة لما لها من دور في حماية حقوق الإنسان ومن بينهم الأشخاص المعوقون:

شكر وزير العدل دعوته للحوار وقال: لفتني عنوان "الدمج حقنا". وسأتكلم اليوم كمواطن وإنسان يعيش في هذا الوطن. الفرق بين الحق والمثّة فرق في الجوهر. والدمج حق. قبل الوزارات فلننسأل أنفسنا كمواطنين من الأشخاص المعوقين وغير المعوقين: هل نقوم بما يكفي من أجل دمج حقيقي؟

وأضاف: كوزارة عدل ليس هنالك نقصاً

حياتهم. فالتكنولوجيا تتغير وتتقدم لكن هل تتغير عقليتنا في المقابل؟

وتابع قائلاً: يجب أن تتغير النصوص وهنا يأتي دور وزارة العدل والقضاء اللبناني. لكنّ الدور الأساس للمواطن. وللشخص المعوق الذي يجب أن يمتلك القدرة على الإقدام. فبين القضاة اليوم هنالك ٦٠٠ قاض واحد فقط من بينهم من الأشخاص المعوقين بل وأصيب بالإعاقة خلال دراسته القضائية. وختم أنّ إحدى فوائد هذا اللقاء أن يساعد في تغيير الذهنية.

وأشار قرطباوي في مسألة الإقدام. أنّه سيفضل الشخص المعوق على غيره عندما يتقدم إلى وظيفة فإنّ له الأفضلية على غيره.

سؤال ثانٍ لوزير العدل: خففت من أهمية القانون وتطبيقه وركزت على المجتمع. علماً أنّ القانون هو الأساس في أوروبا. وتأمين الحقوق يتم عبر رصد الدولة للميزانيات.

أجاب قرطباوي قائلاً: القانون مهم. لكنه

في القوانين. فهناك نصوص كثيرة لكن هل يتم تطبيقها؟ وهل يطبّق القانون ٢٠٢٠؟ سأجيبكم على صعيد الوزارة عن تطبيق ٣ في المئة. فالحقيقة تؤكد أنّ لدينا ٣ موظفين فقط من الأشخاص المعوقين في إدارتنا هم من الأشخاص المكفوفين الذين تفاجأوا بي عندما زرتهم في مكتبهم وقالوا لي: هذه هي المرة الأولى التي نسمع فيها صوت وزير.

وتابع: ليس مهماً أن نكتب قوانين بل أن نطبقها. أما بالنسبة لوزارة العدل فإنّ لها دوراً لكنّه ليس الدور الأساس. فالدور الأول للمجتمع. فإخراج لبنان لم أرى يوماً شخصاً معوقاً ينظرون إليه بشكل مختلف. فهناك ذهنية كاملة لدى المجتمع في ما خص الأشخاص المعوقين على الرغم من وجود الإتفاقيات والقوانين. كما يجب أن نتشدد بخصوص النصوص ليتمكن القضاء من العمل.

وروى قرطباوي حادثة شخصية قال فيها: قبل ٤٠ عاماً أصيب أحد شبّان قريتي بشلل نصفي. فجلبت له عائلته الثرية سيارة يمكن له أن يقودها باليدين فقط. ورأى أبناء القرية ما لم يروه خلال



قرطباوي

لا يخلق حالة فهو نتيجة حالة. وإجمالاً فإن القانون يأتي نتيجة حاجة. لا أخفف من أهمية القانون، لكن ليس هنالك أسهل من كتابته فالمهم هو التنفيذ كحال القانون ٢٢٠. والاهم خلق ثقافة بين الناس، وارتقاء بواقع الأشخاص المكفوفين ثانياً. فالقوانين تكرر الحقوق وتنظمها.

سؤال ثالث لوزير العدل: في بعض دول العالم من مسؤوليات القضاء حماية حقوق الإنسان، فهل لدى لبنان التجربة؟ وعلى أي أسس يحكم على نص شرعة حقوق الإنسان؟ هل هنالك مرجع قانوني لدى المحاكم يرجع إلى القضاء وكيف يحكم؟

جواب قرطباوي: المعاهدة تمر قبل القانون الداخلي، وتطبقها المحاكم العملية ليست معاقبة، لكن لا يمنع أن المحاكم تطبق المعاهدة لدى وجودها إلى جانب القانون.

الصحة

سؤال موجه إلى ممثل وزير الصحة ميشال كفوري: يختصر دور وزارة الصحة في بطاقة الأشخاص المعوقين: في إمكانية دخوله إلى المستشفى أم منعه، وفي تغطية الوزارة للـ ١٥ في المئة أم لا. ورغم تبدل الوزراء لم نتمكن من من اعتماد آلية استشفاء واحدة. فما رأيكم؟

أكد كفوري أنه وبغياب النظام الصحي الذي يرعى كل المواطنين، فإن وزارة الصحة تغطي بشكل معين الفراغ الموجود. أما بخصوص بطاقة الإعاقة فإن من المفترض بها أن تغطي ١٠٠ في المئة من استشفاء الشخص المعوق، لكن ما جرى سابقاً أنها تؤد دورها المطلوب في هذه التغطية، كما لم يتمكن معظم الناس لا الأشخاص المعوقين فحسب من تغطية استشفائهم على حساب الوزارة ١٠٠ في المئة. فالوضع مرهون بالمستشفيات الخاصة التي تعالج معظم الناس في غياب أو تعطل دور المستشفيات الحكومية، واليوم يتحسن الوضع وتشهد المستشفيات الحكومية تحسناً. كما جرى تحسن على مستوى البطاقة خاصة في ظل تنسيق وزارة الصحة مع وزير الشؤون الاجتماعية وائل أبو فاعور كي لا ينشأ أي جدل مع المستشفيات التي ألزمت بقبول البطاقة والأخذ بها.



كفوري



دياب

وأضاف أنَّ الشكاوى على هذا الصعيد بانت تعالج بصورة أفضل خاصة على صعيد الإتصال بالمستشفيات، وهو ما يجب أن نشهده على الأرض.

سؤال ثانٍ للممثل وزير الصحة: بخصوص قبول المستشفيات لبطاقة الإعاقة.. إذا كان لدى شخص اليوم إعاقة بصرية وما زال لديه نظر متبق، فإنه خلال هذه الفترة لا يمكن له أن يتلقى الطبابة على حساب وزارة الصحة، وخاصة لجهة الأشخاص المعوقين غير المضمونين من جهات أخرى غير الوزارة. وعندما يختفي بصره بالكامل تصبح الوزارة معنية. فعلى من تقع مسؤولية الطبابة والتخفيف من الإعاقة في هذه الحال؟

وقال كفوري في جوابه: أحسست أنني أتلقى جواباً عن مداخلتي الأولى. فنحن في لبنان نفتقد لنظام صحي يؤمن التغطية للجميع. وبغياب هذا القانون تحاول الوزارة أن تقوم بمساعدة المواطنين على الطبابة. أما الصواب في ظل هذا الواقع أن يكون هنالك نظام صحي يراعى كل هذه الأمور للأشخاص المعوقين وسواهم.

وهنا قال منسق المساءلة: "لدينا فوق الطاولة ٣ مشاريع لمبادرات ونحن جميعاً ننتظر التعاون مع الوزارة". فرحب دياب بأي مبادرة في أي وقت.

التربية

سؤال موجه إلى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي حسان دياب: بالنسبة للحقوق فإن وزارة التربية هي الأساس، لكن الوزارة حتى اليوم غير معنية بتعليم الأشخاص المعوقين، وتتكفل وزارة الشؤون الاجتماعية بذلك. فالسؤال هنا عن سبل تولي وزارة التربية مسؤولية تعليم الأشخاص المعوقين من ضمن النظام التربوي العام. فهل هنالك إمكانية لقيام الوزارة بدورها الطبيعي أم إن هذا الأمر صعب المنال؟

في إجابته عرض الوزير حسان دياب ورقة عمل كاملة للوزارة مفصلاً في الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم: اتاحة التعليم الرسمي للأطفال بين ٣-٥ سنوات، ورفع مستوى الالتحاق لهذه الشريحة من فيها ذوي الاحتياجات الخاصة.

المعوقين مرتبط بمشكلة على إدخال الأساتذة إلى التعليم المهني والتقني.

وأضاف: نحن بحاجة إلى دراسة أفضل سبل حل هذا الأمر، ونأمل أن يتبدل الوضع الحالي في القطاع المهني والتقني على صعيد المناهج والمستويات ومدراء المعاهد، والأساتذة الذين نحتاج إلى ٤ آلاف منهم، حيث تجري اليوم دراسة من أجل مباراة مفتوحة لانضمامهم.

سؤال آخر لـدياب: الإصلاحات طبعية، فهل هذا يوقف إمكانية قيام مبادرات من القطاع الخاص والجمعيات للتعاون مع الوزارة في هذه الفترة؟ هنالك خبرات كبيرة فهل هنالك إمكانية للتعاون مع وزارة التربية؟ كان لدينا ضوء أخضر من الوزارة كجمعيات لكننا وبلحظة وجدنا أننا نعمل وجدنا فالوزارة ليس بإمكانها العمل أكثر، لأن أصحاب الخبرات خارجها، كما التجارب والمناهج.

أجاب دياب بالآتي: من المؤكد أن هنالك مجالاً للتعاون، ونحن مع أي مبادرة إيجابية للتعامل مع الأشخاص المعوقين، ولا يمنعنا أن يكون هنالك مبادرات.

سؤال من مديرة البرامج في اتحاد المقعدين اللبنانيين سيلفانا اللقيس: أشكر أصحاب المعالي أنهم جميعاً معنا، وحيداً لو يكونون في المقدمة من أجل آلية فريق عمل لنعمل سوياً كل من موقعه، وكان المشهد أفضل لو كان لدينا موظفو الوزارات لأنهم معنيون. السؤال: لدينا قانون يحدد التزام المجتمع لكن هنالك أشخاصاً في المسؤولية يعلنون جهاراً رفضهم لهذا القانون. فنحن نحاول منذ فترة طويلة إقناع مدير التعليم المهني لتتعاون معه كي يوفر التعليم المهني للجميع، فيقال لي شخصياً: سنبني لكم مدرسة خاصة بكم، فكاننا جنس ثالث! هل نحن بشر وجزء من هذا المجتمع أم لا؟ وكيف يتعاطى القانون مع من يخرقه أو يرفضه؟

أجاب وزير التربية بالقول: إن اتجاهنا هو الدمج، لكن هنالك مشاكل عديدة في قطاع التعليم المهني والتقني، وهنالك تراكمات كبيرة، فتسعون في المئة من المدرسين متقاعدون وهي مشكلة. فلاستقبال الأشخاص المعوقين يجب تأمين المستلزمات، فاستيعاب الأشخاص



حوار بين الجمعيات والوزراء

تعليم اساسي الزامي حتى عمر ١٥ سنة على ان يكون التعليم الرسمي في متناول الجميع بمن فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة، وان يوفر فرصا متكافئة في الالتحاق والمتابعة الدراسية والنجاح. رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة (الموهوبين والمعوقين) في التعليم الاساسي. توفير مستلزمات العناية بذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم الاساسي. تعليم ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة (الموهوبين والمعوقين) في التعليم المهني والتقني. توفير مستلزمات العناية بذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم المهني والتقني. معطيات متوافرة: أولاً: تشير الدراسة التي اجرتها وزارة الشؤون الاجتماعية في اطار برنامج تأمين حقوق المعوقين الى: - وجود ٧٦٠١٣ شخص يحمل "بطاقة المعوق الشخصية" (لا يمثل هذا الرقم بالضرورة العدد الفعلي لذوي الاحتياجات الخاصة على كل الاراضي اللبنانية). - تركيز حاملي هذه البطاقة في المحافظات وفقاً للتسلسل التنازلي

التالي: جبل لبنان - الشمال - الجنوب - البقاع - النبطية - بيروت، - كون حوالي ٤٠٪ من حملة البطاقات المذكورة من هم في سن التمدريس يعانون من اعاقات حركية، ويمكن مبدئياً اتاحة التعليم لهم من خلال تهيئة البنية المدرسية (بناء، مرافق، مستلزمات). - وجود ٣٧٩٤ فرداً في التعليم ما قبل الجامعي لديهم صعوبات تعليمية ومعرضون للرسوب والتسرب. ثانياً: تشير الدراسة التي اجراها المركز التربوي للبحوث والانماء بعنوان: "تطور المؤشرات التربوية ٢٠٠٠-٢٠١٠ إلى: - أن نسبة الإعادة لدى التلامذة سجلت حوالي ١٤ في المئة في الصف الرابع الأساسي و٥ في المئة في الصف السابع الأساسي. - أن نسبة الإعادة لدى التلامذة ترتفع بصورة عامة كلما انتقلنا من صف إلى أعلى. ويعود ذلك في جزء منه الى الصعوبات التعليمية التي يعاني منها بعض التلامذة والتي تبقى دون رصد وتحديد ومعالجة. ما نهدف إليه: ١- توسيع قاعدة الاستقبال في المدارس

الرسمية على مبدأ تكافؤ الفرص. ٢- تحسين جودة التعليم الاساسي ونوعيته للحد من الاعادة والتسرب والتهميش. ٣- ارساء آليات للتعويض عن القصور المرتبط بالامكانيات المتاحة لمختلف البيئات العائلية، لا سيما للشرائح الاجتماعية الاضعف والمهمشة. ٤- وضع وتطبيق برامج للدعم المدرسي للأفراد الذين يعانون من صعوبات تعليمية. ٥- تطوير قدرات افراد الهيئتين الادارية والتعليمية في التعاطي مع ذوي الاحتياجات الخاصة وتقديم الدعم والرعاية اللازمة لهم. ٦- تطوير الممارسات التعليمية لبعض افراد الهيئة التعليمية حول تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة ومتابعة تطوّرهم الدراسي. ٧- اعتماد اخصائيين في النظام التربوي التعليمي للكشف عن الاعاقات والصعوبات ومعالجتها. ٨- تأمين البنى التحتية والموارد المادية التي تتلاءم مع حالات التلامذة ذوي الاحتياجات الخاصة، وبخاصة في اطار مدارس دامجّة منتشرة على كافة



أدراج الأونيسكو حالت دون وصول عدد كبير من الأشخاص المعوقين إلى القاعة

أصبحت اليوم في طور التدقيق والصياغة القانونية النهائية. د. متابعة اسباب وحيثيات توقف برنامج الدمج الوطني، الممول بموجب هبة من الحكومة الإيطالية، بناء لطلب وزير الشؤون الاجتماعية في الحكومة السابقة، والسعي الى اعادة اطلاقه. ب. دعم البرامج والدراسات والابحاث التي تعنى بأوضاع ذوي الاحتياجات الخاصة والدمج المدرسي، والعمل على تأمين مصادر للتمويل. دعمت الوزارة مشاريع نموذجية مع العديد من الجمعيات الناشطة في مجال دعم ومساعدة ودمج ذوي الاحتياجات الخاصة. و. انشاء هيئة عليا لذوي الاحتياجات الخاصة تعنى بالتخطيط ورصد مستوى التقدم في السياسات والخطط والبرامج والمشاريع الموضوعية وتنسيقها. ز. انشاء مرصد وطني لذوي الاحتياجات الخاصة. ح. اجراء دراسة ميدانية لرصد الاعداد الدقيقة لختلف فئات ذوي الاحتياجات الخاصة، لا سيما من هم في سن التمدرس. ٢- في سياق المناهج والوسائل التعليمية:

الآخري المعنية. ٥- المناهج التعليمية واساليب التقويم. ٦- ثقافة الحق والمساواة والعدل وعدم التمييز او التهميش. ٧- الوعي الاسري والاجتماعي، الشراكات والتعاون. ما أنجزته الوزارة او ما هي بصدد العمل عليه: ١- في الاطار العام: أ. انجاز الوزارة لخطّة عمل انقاذية للنهوض بقطاع التربية والتعليم ادرجت موضوع ذوي الاحتياجات الخاصة في صلب اهتماماتها. ب. وضع خطة وطنية لدمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المنظومة التعليمية. أنجز المركز التربوي للبحوث والانماء اعداد الخطة في مطلع الشهر المنصرم، وستعتمد الوزارة الى اجراء ورشة وطنية حولها قبل احوالها الى مجلس الوزراء لاقرارها. ج. تشكيل لجنة للنظر في المرسوم الخاص الذي ينظم اوضاع التلامذة ذوي الاحتياجات الخاصة. أنجزت اللجنة نسخة مطورة للمرسوم.

الاراضي اللبنانية. ٩- مراجعة المناهج لتتلاءم مع مختلف فئات التلامذة. ١٠- نشر ثقافة الحقوق والمساواة وتعميمها، واشراك الاهل والمجتمع المدني في مختلف البرامج الانشطة المتصلة بذوي الاحتياجات الخاصة، كمثل: الوقاية، الكشف والتشخيص، العلاج والمتابعة... ١١- استكمال الاطر التشريعية والتنظيمية، وبخاصة على المستوى المؤسسي، ومأسسة تعليم وتأهيل وتدريب ذوي الاحتياجات الخاصة. الاشكاليات القائمة: ١- مسائل أكاديمية: أ. من هم ذوي الاحتياجات الخاصة: اختلاف في التعريفات والتصنيفات وفقاً لنوع المقاربة (طب، علم نفس، لغة...). ب. ما هو الدمج؟ كيف نعرفه وما هي حدوده؟ ج. هل ندمج، ومن ندمج، ومتى ندمج وأين ندمج؟ ٢- الموارد البشرية المختصة او المؤهلة. ٣- البناء المدرسي والموارد المادية والمالية. ٤- الاطر التشريعية والتنظيمية، الجانب المؤسسي فيما خص الوزارة والوزارات

أ. اعداد مادة للدعم المدرسي لذوي الصعوبات التعلمية في المرحلة الابتدائية في المواد التعليمية الرئيسية وتدريب مدرّبين عليها، وإطلاقها في ١٠٠٠/ مدرسة رسمية تضم هذه المرحلة في كانون الثاني ٢٠١٢.

ب. تكييف وتعديل المناهج التعليمية في مختلف المراحل بما يتلاءم مع مختلف فئات ذوي الاحتياجات الخاصة.

ج. إصدار المناهج ووضع الكتب المدرسية والادلة المرافقة، وتأمين مستلزمات تطبيقها.

د. تطوير واعداد برامج لاصفية ومناهج وبرامج علاجية ملائمة لذوي الاحتياجات الخاصة.

٣- في المجال التشريعي والتنظيمي: أ. إصدار المراسيم التطبيقية للقانون رقم ٢٠٠٠/٢٢٠ ولقانون الزامية التعليم.

ب. تطوير الانظمة الداخلية للمدارس لتناسب وعملية الدمج المدرسي. أجزت نسخة حديثة مطورة لنظام داخلي موحد لمؤسسات التعليم العام ما قبل الجامعي، يتوقع إصداره قبل نهاية هذا العام بعد ادخال ملاحظات مجلس الخدمة المدنية عليه، ويعرض هذا النظام لمسائل عديدة تخص ذوي الاحتياجات الخاصة.

ج. اعداد مشروع قانون لاستحداث وظائف جديدة في وزارة التربية والتعليم العالي من اجل تقديم خدمات ارشادية في المجالات النفسية والاجتماعية والصحية وفي مجال التربية المختصة.

د. مراجعة الاحكام والنصوص وتطويرها لتنظيم عملية دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في العملية التعليمية وتفعيلها، وتأمين المتابعة والتغذية الراجعة المطلوبتين.

٤- في سياق التحديث الاداري والتطوير المؤسسي:

أ. مكننة الشؤون الادارية وتوفير الانظمة المعلوماتية حول النظام التربوي

ب. انشاء وحدة مختصة بذوي الاحتياجات الخاصة في الوزارة.

اعد مشروع قانون يلاحظ انشاء هذه الوحدة في اطار مصلحة تعنى بتقديم الدعم والتوجيه للتلامذة.

ج. مأسسة وتنظيم التعاقد مع حملة الشهادات في الارشاد المدرسي والتربية المختصة وتقوم النطق في المؤسسات التعليمية الرسمية.

ارسل طلب الى مجلس الوزراء للتعاقد مع حملة الشهادات الجامعية في

اختصاصات تعنى بذوي الاحتياجات الخاصة.

د. مراجعة الانظمة والآليات المتعلقة بالامتحانات الرسمية بهدف ملائمتها لمختلف فئات ذوي الاحتياجات الخاصة.

شكلت لجنة للنظر في الامتحانات الرسمية بغية تحديثها وتطويرها وتأمين مستلزمات مشاركة ذوي الاحتياجات الخاصة.

انشئ منذ سنتين مركز للامتحانات في بيروت لذوي الاحتياجات الخاصة.

٥- في مجال الاعداد والتدريب: أ. توصيف الشهادات التربوية في مجالات الدعم والتوجيه والارشاد التربوي وتربية ذوي الاحتياجات الخاصة

تشكيل لجنة من مسؤولي دوائر وافقسام وكليات التربية في عدد من الجامعات واهصائيين لتوصيف محتوى الشهادات التربوية.

ب. تطوير قدرات وامكانيات كلية التربية في الجامعة اللبنانية في مجال الاعداد قبل واثناء الخدمة.

فتح ماستر مهني في كلية التربية في الجامعة اللبنانية في اختصاص التربية المختصة ابتداءً من العام الجامعي الحالي.

ج. انشاء قسم مختص بالتربية المختصة في المركز التربوي للبحوث والاثماء، وتطوير منظومة التدريب للالفاء بالمتطلبات التعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة.

د. تدريب فرق مختصة في المدارس الرسمية على الدمج المدرسي، وتطوير قدراتهم على الاكتشاف والتدخل المبكرين وعلى تفريد التعليم، وبخاصة في ما يتصل بذوي الاحتياجات الخاصة.

ج. تدريب الجهاز الاداري والعاملين في المؤسسات التعليمية على رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة والاهتمام بشؤونهم.

٦- في الشؤون المادية والمالية:

أ. تاهيل البنى التحتية والابنية المدرسية لاستقبال ودمج ذوي الاحتياجات الخاصة في العملية التعليمية، وتوفير المستلزمات المادية لذلك.

تم تاهيل العديد من المدارس الرسمية وجّهيزها لهذه الغاية، ويتم العمل على تاهيل مدارس جديدة في اطار مشاريع قائمة.

بعد صدور المرسوم الخاص بالابنية في العام ٢٠٠٠، شيد ١٠٢/ مدرسة رسمية مهينة لاستقبال ذوي الاحتياجات الخاصة.

ب. زيادة موازنات الوزارة في البنود المتعلقة

بدمج ذوي الاحتياجات الخاصة. ج. انشاء مدارس خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة وتنظيم شؤونها.

٧- في نشر ثقافة الدمج: أ. التصدي للمفاهيم والممارسات الخاطئة بحق ذوي الاحتياجات الخاصة وتهميشهم، واتخاذ الاجراءات التأديبية المناسبة.

ب. تحضير البيئة المدرسية والمجتمعية عبر اعداد برامج توعية لنشر ثقافة الدمج، وتفعيل مشاركة الاهل، وتعزيز الشراكات والتعاون مع هيئات المجتمع المدني.

ج. تعميم مفاهيم الحق والمساواة وحقوق الانسان وتكريسها في سياق الحياة المدرسية.

وبعد أن عرض وزير التربية حسان دياب لورقة عمل الوزارة وجه الحضور إليه سؤالين:

هل أقرت هذه الخطة المستقبلية أم تبقى مسودة؟

إن لم يتخذ وزير التربية إجراءات استثنائية فالدمج سيتراجع بعد أن يخطو الخطوة الأولى كما توقف المشروع الإيطالي. نحتاج إلى قرارات استثنائية للتطبيق ولا يمكن أن نقوم بالدمج من خلال الكادر الوزاري والتعليمي. وفي النهاية ماذا تقولون لمن لا ينالون حقوقهم في التعليم؟

في جوابه على السؤالين، قال وزير التربية: نحتاج إلى قرارات سريعة وجراة، لكن لهذا الملف جوانب عديدة تتعلق بالبرامج والتدريب والابنية والتحديث الإداري. فالطاقم الإداري الحالي يحتاج إلى التدريب للتعامل مع الأشخاص المعوقين. هنالك أمور قيد الإنجاز، كما أنّ هنالك ما أجزناه ونعتبره نقلة نوعية.

وأضاف: شكلت لجنة منذ البداية للنظر بكل جوانب المسألة، وتم إعداد الخطة الوزارية التي نحتاج إلى درشة وطنية لأخذ الراء قبل تنفيذها.

وقال: إنّ الوزارة تنجز الكثير، ونحن ندفع باتجاه المعالجة الإيجابية للأمور، وهو أمر لا يحتاج إلى فترة قصيرة، فهناك ١٣٠٠ مدرسة تحتاج إلى سياسة دمج. اما بالنسبة لمشروع تدريب أساندة الابتدائي فسيكون مؤمناً في ١٠٠ مدرسة خلال شهر أو شهرين فقط.

وختم أنّ العمل على الابنية فقط يشكل خطوة ناقصة، فإذا حلينا البناء فقط فإنّ المطلوب العمل على كل الخطوات الأخرى، ونشر الثقافة والتوعية. فالطريق طويل لكنّ هنالك زخم عمل في هذا الإجاه أدعمه "لآخر".

«سياسة التهميش غير مسموح بها ولن ندّخر جهداً للوصول إلى حقوقنا» «اتحاد المقعدين» يطوي «ثلاثين عاماً من النضال.. والمسيرة مستمرة»

نحو قصر «الأونيسكو» في بيروت، كما في كل سنة، تقاطر المئات من متطوعي «اتحاد المقعدين اللبنانيين» للاحتفال بذكرى انطلاقة منظماتهم القاعدية، التي أطفأت في ٢٦ تشرين الأول الماضي شمعتها الثلاثين، على طريق تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص المعوقين في المجتمع. في الاحتفالية التي حضرها وزير الشؤون الاجتماعية وائل أبو فاعور، وحشد من المسؤولين، والأعضاء في الاتحاد.

وخت عنوان «٣٠ عاماً من النضال، رسمنا الطريق والمسيرة مستمرة»، أطلق الاتحاد في ١٩ تشرين الثاني، جملة من المواقف التي تؤسس لمرحلة مطلوبة جديدة، تسعى إلى استصدار المراسيم التطبيقية للقانون ٢٠٠٠/٢٢٠ الخاص بحقوق الأشخاص المعوقين في لبنان، والمصادقة على الاتفاقية الدولية حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وبين جدران «الأونيسكو» حضر الاتحاد بشهادته، ومؤسسيه، وراحليه، ومناضليه، ومتابعي مسيرته، لتشكيل الاحتفالية مسرحاً للذكريات بحلوها ومرها، في تلك المسيرة الطويلة نحو الحقوق.



المسيرة مستمرة

موضحاً أن «إصدار القانون ٢٠٠٠/٢٢٠ شكل نقلة نوعية في مقاربة قضايا الإعاقة، منوها بصدور بعض المراسيم التطبيقية للقانون، وقد وقعت بعدها الحكومة اللبنانية على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص المعوقين في العام ٢٠٠٧، إلا أن مسار التصديق عليها في مجلس النواب تاه في خضم التجاذبات السياسية القائمة، فدعوتنا واضحة وصارخة إلى الجمهورية اللبنانية بالإسراع في التصديق على الاتفاقية ليلحق

سوف يتمتع المواطن المعوق بحق التعلم والتعليم في إطار منهجية تقدر حاجاته وتناسب قدراته؟ كيف يتمكن المواطن المعوق من ممارسة أعماله وزيادة إنتاجيته ومحاربة فقره وعزله؟ هل سيدخل المواطن المعوق يوماً ما دورة الوطن الإنتاجية؟ متى وكيف ستكون كل أمكنة الوطن متاحة أمام الناس للوصول إليه دون عائق، بمن فيهم الأشخاص المعوقون؟ وعرض مروره عدداً من المراحل التي مرت بها حركة الإعاقة في لبنان،

واستهل الاحتفال بكلمة لرئيس الاتحاد حسن مرّوه، الذي ركز على «الرؤية الواضحة التي انطلق منها الاتحاد، والتي تقوم على ضمان حقوق الأشخاص المعوقين في شتى مجالات الحياة، بمقاربة اجتماعية تعرف الإعاقة بأنها نتيجة عدم ملائمة الأنظمة الاجتماعية والثقافية والسياسية، لتنوع إمكانات وقدرات شرائح المجتمع»، متسائلاً «متى سوف يستطيع الناخب المعوق الإدلاء بصوته باستقلالية وشفافية؟ متى



جانب من الحضور

البنانية، وبقدرته على النأي بنفسه عن الطوائف والمذاهب، والعمل بعيداً عن أي اصطفاة طائفي أو مذهبي أو سياسي، في وقت كان للطوائف والمذاهب اليد العليا في السياسة والاقتصاد والاجتماع وفي كل شيء، مؤكداً على "أحقية مطالب الاتحاد"، و"أن القضايا

رهنًا بمزاج هذا المسؤول أو ذاك، ومن غير المسموح أن يبقى الأشخاص المعوقون سجناء مراكز العزل، ومن غير المسموح الاستمرار في سياسة التهميش بدل السياسة القائمة على الحق". من جهته، أشاد أبو فاعور بـ "نشاط الاتحاد الذي بقي مهمشاً من قبل الدولة

لبنان الحضاري في ركب التقدم". وحدث عن "مبادرات محدودة قامت بها بعض الوزارات لتطبيق بعض مواد القانون ٢٠٠٠/٢٢٠، موجهة جملة من الرسائل إلى القطاعين العام والخاص، والحركة النقابية، مطالباً الجهات المعنية المختلفة بـ "وجوب أن يتوافق مع وعينا كأشخاص معوقين، بأن العمل، والصحة، والتعليم، والترفيه، والسكن هي حقوق مكتسبة لنا كمواطنين في مجتمعاتنا، وليست منة أو عطاء من أي جهة لها أجندتها الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والتي قد تتعارض مع مفاهيم العيش بكرامة".

وأكد مروّه "أن الاتحاد لن يدخر أي وسيلة من وسائل العمل الديمقراطي في سبيل الوصول إلى حقوقنا المشروعة، ومنها أنه من غير المسموح أن يعاد تفصيل قانون انتخابات أضيق من طموحات الناس، ومن غير المسموح ألا يستطيع الأشخاص المعوقون ممارسة حقهم السياسي كاملاً باستقلالية وكرامة ضمن أي قانون انتخابي مقبل، ومن غير المسموح ألا يكون هناك موازنة للسنة السادسة على التوالي، ومن غير المسموح ألا تتضمن أي موازنة مقبلة بنوداً واضحة حول تمويل تنفيذ بنود القانون ٢٢٠، ومن غير المسموح إعمار وإعادة إعمار أماكن عامة وخاصة لا يستطيع الأشخاص المعوقون الوصول إليها، ومن غير المسموح أن يبقى حق الأشخاص المعوقين في التعلم والتعليم

شكر وتقدير

يتقدم اتحاد المقعدين اللبنانيين بالشكر والتقدير من كل الأشخاص الذين ساهموا وتطوعوا بالعمل، من خارج الاتحاد وداخله، لإخراح الاحتفالية، كما يتقدم بالامتنان للمؤسسات التجارية والأشخاص الذين قدموا الدعم العيني والمادي لهذا النشاط، ونخص بالشكر والتقدير كلا من:

فريق الاستقبال والتنظيم، وعريف الاحتفال الذين كانوا من أعضاء الإدارة ومن ساعدتهم، وفريق الضيافة ومنسقيه الزملاء جنى الحسيني، وجهاد اسماعيل، ومحسن الأسعد، وجمال ومحمد موسى، ومحمود حرب، وميساء القطان، ورسمية الهندي وكل من ساعدتهم، والفريق اللوجستي، المؤلف من الزملاء فادي الصايغ ومحمد خالد ومن ساعدتهم، وفريق التصوير المؤلف من الزملاء ماهر أبي سمرا، وحسام الدنف ومن ساعدتهم، ومن كل أفراد فريق التحضير، والزملاء عماد الدين رائف وسيلفانا اللقيس.

كما نتقدم بالشكر الجزيل أيضاً من المؤسسات والأشخاص الداعمين للحفل، وهم: الاستاذ فؤاد المقداد، "أفران وحلويات الاخلاص- صيدا"، "أفران شمس- البقاع"، "باتيسري درويش- البقاع"، "أفران الخبز السحري- البقاع"، "سوبرماركت غزالة- البقاع"، بلدية برالياس، السيد علي العجمي- البقاع، "شركة الرائد- البقاع"، السيد عبد الناصر- البقاع، السيد جهاد عبد الرحيم- البقاع، "شركة حبنجر للمكسرات- الاقليم"، بلدية زبدین.



الحضور

وفي حملات التنمية المجتمعية، والانطلاق في مراحل الحروب نحو الإغاثة والطوارئ، ومرورا على دور المنطقة من حملة إعادة إعمار ما خلفته الحرب مؤخرا من مأس في النبطية، وفي التوعية المحلية والبلدية، والتدريب على الحقوق، ودورها في تأسيس مشغلين للكراسي المتحركة، ومشاركتها في المسيرة الكبيرة نحو معتقل الخيام وانخرطها كذلك في حملات "حقي"، و "حملة عمر لكل"، وصولا إلى التجهيز الهندسي على شاطئ صور، وأنشطة تعزيز السلم الأهلي والمواطنة. وعاهدت على مواصلة السعي نحو تكافؤ الفرص في المجتمع.. وثلاثون زهرة جنوبية في العيد الثلاثين.

الكلمة الرابعة كانت لمركز بعلبك، ألقته الزميلة بتول حسن، وكان من أبرز ما جاء فيها أن الذكرى ذات قيمة كبيرة لكل فرد ساعد وتطوع في الأخاد، وطرح بعض الهواجس والتساؤلات مثال: "هل نحن ظاهرون في مجتمعنا؟ وأين آراؤنا؟ وهل من حقنا المشاركة؟ وأين حقوقنا؟...". وتابعت "في الماضي كانت نظرة المجتمع للشخص المعوق نظرة خاطئة ومليئة بالشفقة وكنا نشعر أمامها بأنه لا يوجد قيمة، أما اليوم وبفضل جهودنا كأخاد وبعد مسار التوعية للمجتمع أصبحنا نشعر بأهميتنا ووجودنا كأشخاص فاعلين وقادرين على التغيير والتطور في مجتمعنا انطلاقا من حقوقنا الأساسية. واختتمت الكلمة، بالمطالبة بالعمل معا لتطبيق القوانين ومناصرة التحركات

التي واجهتها عند بدايات انطلاقتها واندماجها بالعمل الأخادي، وكيف انكسر فيها الخجل والانطوائية وتوسعت دائرة معارفها وأصدقائها وبناء الشخصية والثقة بالنفس من خلال مواكبتها للعمل، ومساعدة الزملاء، وختمت كلمتها بمعايدة كل الأخادين وتمنت التوفيق والنجاح والاستمرارية وتحقيق الاهداف.

الكلمة الثانية كانت لبيروت، ألقته باسم المنطقة الزميلة ديانا الدقة. ركزت كلماتها حول معاني ذكرى تأسيس الأخاد ونشأته ودوره في مرحلة التأسيس وتوقف بالذكرى عن باكورة أنشطة الأخاد آنذاك التي انطلقت في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، وعلى مواصلة العمل واليقين اليقين بأن المسيرة لا زلت في منتصف الطريق، والعمل النضالي لا زال طويلا ويتطلب النفس العميق حتى بلوغ كامل الاهداف، والتأكيد والعزم على مواصلة المسيرة جنبا إلى جنب مع كل الأخادين. وختمت كلمتها بتحية وفاء وتقدير للزملاء الراحلين والعهد بالاستمرار حتى تحقيق الحلم.

والكلمة الثالثة جاءت من الزميلة لينا قبيسي، ألقته باسم منطقة النبطية، تحدثت فيها عن العمل النضالي الحقوقي التي عبرت به المنطقة مع أخواتها في الجنوب في مسيرة إعادة الإعمار مع كل عدوان إسرائيلي غاشم منذ تسعينات القرن الماضي، رافعة شعار تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص المعوقين في المجتمع.

والمطالب لا تتحقق إلا بالصوت العالي، وأن الوزارة تمكنت في الأشهر الأخيرة من القيام بخطوات صغيرة مع الأخاد تجاه ذوي الإعاقة، نأمل أن تنكسر وألا يحتاج تطبيقها في المستقبل إلى أي وزارة. ولفت أبو فاعور إلى تمكن الوزارة "من إعادة تفعيل الآلية المعمول بها في مجلس الخدمة المدنية لجهة حجز 3٪ من الوظائف في القطاع العام للأشخاص المعوقين"، مشيرا إلى أن "وزارة الصحة بدأت، بالتعاون مع وزارة الشؤون، تطبيق آلية الاستشفاء والطبابة للمعوقين"، مذكرا بـ "الخط الساخن في وزارة الشؤون ١٧١٤ لتلقي الشكاوى والاقتراحات يوميا لإحالتها على الدوائر المختصة"، معلنا عن "بدء العمل في ٢٩ تشرين الثاني مع أخاد المقعدين في المركز الوطني لتأهيل المعوقين واستخدامهم".

كلمات الفروع

ثم ألقى ممثلو فروع الأخاد في بيروت، وصيدا، صور، ومشغرة، وبر الياس، وبعلبك، كلمات فروعهم، وعرض فيلم يلخص مسيرة الأخاد. وكانت الكلمة الأولى للزميلة كريمة صالح، من مكتب بر الياس تحدثت فيها عن تجربتها الشخصية منذ أن تعرفت على الأخاد وشاركته أنشطته ودوراته التدريبية في العام ٢٠٠٤. وتعرفها على أهدافه وغاياته، وصولا إلى مشاركتها الكاملة في الأنشطة واللقاءات، وكيف تخطت الصعوبات الأسرية والمحيط



حلوى الاحتفال بذكرى التأسيس

حيث تناوب على إحياءه كل من الفنان وعازف الأورغ بسام دكاش، عزفا وغناء ورافقته حلقات من الدبكة والرقص من المشاركين، ثم تواصلت الأجواء الغنائية والدبكة مع الفنانة جوى التّن، لفترة طويلة أشعلت بصوتها الرخيم حلقات الدبكة مجدداً، وتبعها الفنان إيلي كلاس. وكانت للفنان وعازف العود محمد الأغا وصلة غنائية رائعة بصوته وتقسيمات عوده أضفى به على الاحتفال جواً طريفاً مميّزاً. وهكذا جاءت الاحتفالية في المناسبة الثلاثين لانطلاقة المسيرة المطلوبة هذا العام، بتعبير مختلف ومميز بروحية ونفس الأخاديين النضالية، وما كان إحيائهم للمناسبة على هذا النحو من التقدير للاحتفالية لمرور ثلاثين زهرة من عمر النضال، والتثمين العالي الذي أظهره جأه إحداهم الذي لم يزل مستمر، إلا دليلاً على أنهم ومن معهم من الأجيال الأخادية الجديدة سيواصلون بعزم رسم الطريق كي تبقى مسيرتهم مستمرة.



الفقرة الفنية

الآيلة للوصول إلى فرص متكافئة وحياة نوعية وضمان الحصول على الحاجات الأساسية وألغاء التمييز من حياة الأشخاص المعوقين ولتعلم الدولة اللبنانية ومؤسساتها أن مشاركتنا حتمية للنهوض بالمجتمع والوصول به إلى العدالة الاجتماعية. كما كانت كلمات لمنطق، صيدا وألفاها الزميل سامر ابديع، لمنطقة مشغرة ألفاها الزميل محمد جاد موسى، والكلمة الأخيرة وكانت لمنطقة صور وألفاها الزميل أدهم جدي. وبعد كلمات الفروع افتتح حفل الكوكيتل، وقص قالب (الكاتو) وأخذت الصورة التذكارية للمناسبة. وجاءت بحضور وزير الشؤون الاجتماعية والأعضاء والأصدقاء في جو عائلي أخادي ساد بين الحاضرين.

الحفل الفني

ثم بدأ البرنامج الفني، وكان قيماً بأعماله.

«اتحاد المقعدين» يطلق مشروع «مركز توظيف الأشخاص المعوقين»

بعد أربع سنوات من استضافتها إطلاق «مشروع الدمج الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص المعوقين». احتضنت «غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان» في مقرها في ٢٩ تشرين الثاني، إطلاق «اتحاد المقعدين اللبنانيين» مشروع «المركز الوطني لدعم توظيف الأشخاص المعوقين في لبنان». برعاية وزير الشؤون الاجتماعية وائل أبو فاعور، الذي حمل معه «مفاجأة جديدة» في مسار تطبيق القانون ٢٠٠٠/٢٢٠ الخاص بحقوق الأشخاص المعوقين، تتعلق بزيارتين قام بهما إلى الرئيسين ميشال سليمان و نجيب ميقاتي. أسفرتا عن توقيع مرسوم مواصفات البيئة المبنية الدامجة، الذي سيطلقه من «قصر الأونيسكو» السبت المقبل، خلال احتفالية «الاتحاد». باليوم العالمي للإعاقة.



إطلاق المرحلة الثالثة من الدمج الاقتصادي والاجتماعي في لبنان

أنهم شريحة منتجة في المجتمع، كما أن ضميرنا الوطني يوجب علينا استيعاب جميع الطاقات من أجل المساهمة في نهضة الاقتصاد». لافتاً إلى أنه «جرت العادة أن تكون الدعوات من أجل تأهيل الأشخاص المعوقين إرضاء لضمائرنا ورغبتنا في القيام بعمل إنساني، إنما المطلوب أكثر من ذلك ألا يخضع الموضوع فقط للجمعيات الخيرية والمؤسسات الأهلية وللنيات الطيبة». وقال: «نحن في غرفة التجارة، ومن خلال ارتباطنا الوثيق بالهيئات الاقتصادية والقطاع الخاص، ندعم أي حملة أو إجراء من الدولة لضمان حقوق الأشخاص المعوقين». لافتاً إلى «ضرورة تحديث القوانين و سن تشريعات جديدة»، وداعياً «المؤسسات اللبنانية والنقابات إلى إيلاء

فروع «الاتحاد» المنتشرة على طول خارطة الوطن.

وحضر حفل إطلاق «المركز» أمس إلى جانب أبو فاعور، وزير الإعلام وليد الداعوق، وممثل وزير الداخلية والبلديات مستشاره مجيد مسعد، وممثل وزير العمل مستشاره زياد الصايغ، والوزير السابق خالد قباني، ومثلة «المؤسسة الوطنية للاستخدام» فيفيان سعادة، وممثلو شركات من القطاع الخاص، وممثلو عدد من السفارات، وجمعيات المجتمع المدني والأهلي ومهتمون.

في كلمته، تناول رئيس «غرفة التجارة والصناعة والزراعة» محمد شقير «الواجب الإنساني، الذي يحتّم علينا أن نقوم بكل ما في وسعنا من أجل إشراك شريحة كبيرة من اللبنانيين، والتأكد من

مسيرة طويلة شقها «اتحاد المقعدين اللبنانيين» في حملات مستمرة منذ صدور القانون ٢٢٠ في ٢٩ أيار ٢٠٠٠، تركزت حول حق الشخص المعوق بالعمل اللائق، فبعد صدور القانون نظم مؤتمر «العمل والإعاقة»، وحملة «وظفوا المعوقين - تطبيق الكوتا ٣ بالمئة»، ثم قام بمسوحات ميدانية لواقع الأشخاص المعوقين حركياً، وبصرياً، وسمعياً وذهنياً، بنيت عليها دراسات متخصصة، قبل إطلاقه «مشروع فتح آفاق فرص العمل» في البقاع في العام ٢٠٠٥، وصولاً إلى تمدد عمل المشروع إلى مختلف المحافظات اللبنانية تحت عنوان «الدمج الاقتصادي والاجتماعي»، وهو برنامج ما يزال مستمراً، إلى جانب مشاريع التدريب المهني والتقني في



جانب من الحضور

وعرضت منسقة المشروع في بيروت ضحى يحفوفي لأهدافه، التي تتعلق بتعزيز دمج الأشخاص المعوقين في المجتمع عبر تنمية قدراتهم ومهاراتهم الوظيفية للدخول إلى سوق العمل، وطريقة استلام الطلبات في المركز، وكيفية المواءمة بين قدرات الأشخاص والوظائف في شركات القطاع الخاص، بالإضافة إلى تفاعل فريق المشروع مع الشركات من حيث التجهيز الهندسي المطلوب، والتكيفات، والوصف الوظيفي. كما أعلنت عن إطلاق "لايبل التنوع"، بالتعاون مع شركة عالمية مختصة بالمعايير، وهو شعار خاص بالشركات التي تلتزم بالمعايير الدامجة. أما الحدث الجديد الذي وعد أبو فاعور به، فهو أنه في الثالث من كانون الأول المقبل، سيتم الإعلان عن مرسوم مواصفات البناء، الملزمة وفق القانون ٢٠٠٠/٢٢٠، لتتضمنها أي رخصة بناء. وبذلك تكون حركة الإعاقة في لبنان قد حظيت بالمرسوم التطبيقي الثالث للقانون، بعد مرسوم تسهيل عملية اقتراح الأشخاص المعوقين في الانتخابات، ربطاً بالقانون ٢٠٠٨/٢٥، ومرسوم البيئة الخارجية المبنية الدامجة، وبذلك يكون الأشخاص المعوقون، وفي السنة الحادية عشرة على صدور القانون، قد قطعوا خطوة أخرى على درب الألف ميل، للوصول إلى تكافؤ الفرص في المجتمع.

غرفة الصناعة والتجارة والزراعة في بيروت، فهي إعلان نيات مرحبة، ولعل المشهد اكتمل بوجودكم جميعاً، حيث نستطيع المضي معاً في رحلة التنافس الإيجابي نحو ازدهار تحققه اتفاقات ثنائية وجماعية، تشمل تبادلًا في المعرفة والمعلومات وبناء بيئة مبنية خالية من العوائق، وتنمية القدرات وتطوير الأدوات والإعلانات المروّجة للسياسات الدامجة والربحية وتوفير فرص العمل". واعتبر أبو فاعور أن اللقاء "خطوة إضافية لتحقيق حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة"، مؤكداً أنه "لا مجال للحديث عن حقوق من دون كرامة لهؤلاء، وأن لا كرامة لهم من دون حقوق". ولفت أبو فاعور إلى أن "الانتقاص من تلك الحقوق هو نقص في إنسانية المجتمع كله"، مشدداً على أن "ما يريده الأشخاص المعوقون هو أن تقوم الدولة بواجباتها التي يجب أن تكون مكرّسة لهم"، ودعا إلى "التخلص من زمن وزير جيد أو غير جيد، أو وزير مهتم أو غير مهتم، المسألة تتعلق بمنظومة حقوق يجب تطبيقها، وأن الأشخاص المعوقين يحتاجون إلى مجتمع يشعر بواجباته حيال نفسه". وشدد أبو فاعور على "أن القانون ٢٢٠ لن يبقى حبراً على ورق، وسواء قصر عمر الحكومة أو طال، ولن يكون القانون خاضعاً لمزاجية أي مسؤول، ويجب أن يطبق".

موضوع المعوقين أهمية إضافية، من خلال فرض شروط على المباني والطرق وأماكن العمل، تسهيلاً لانتقالهم وعملهم، كما أن البلديات مطلوب منها أن تأخذ في الاعتبار حاجاتهم حين تقوم بتنظيم الطرق والأرصعة". وأعلن شقير أن الغرفة "منفتحة على جميع الأفكار وجاهزة للمساهمة في أي جهد وحملة تدعم حقوق الأشخاص المعوقين". وفي كلمة "اتحاد المقعدين"، اعتبرت المدير العامة للبرامج سيلفانا اللقيس، أن المشروع "إطار نسعى لتحقيق من خلاله شراكة فاعلة بين مجتمع الأعمال والقطاعين العام والمدني، فندخل في مسار يعبر بنا نحو مجتمع يشمل الجميع ويستثمر بالطاقات الكامنة وغير المكثفة"، لافتة إلى "إدراك الاتحاد لحجم التحديات التي تراكمت جراء السياسات غير الملائمة مع النسيج المجتمعي المتنوع الحاجات، إلا أننا نعمل كثيراً على فاعلية الشراكة بين كل الفاعلين في المجتمع لردم الهوة ومعالجة الثغرات، ونعتمد على الاستراتيجيات والقرارات الهادفة إلى تحقيق الاقتصاد الكلي، والتعمق في معنى مفهوم العمل اللائق الذي يسود المنابر الدولية والمحلية". واعتبرت اللقيس أن "مبادرة الوزير أبو فاعور في ظل الأوضاع الراهنة، تعطينا الأمل بأننا بالإرادة الطبية نستطيع بناء المستقبل الأمثل، أما استضافة

معرض الكتاب العربي والدولي الـ ٥٥ رؤية اتحادية حول تعزيز ثقافة الدمج

شارك اتحاد المقعدين اللبنانيين، في معرض الكتاب العربي والدولي ٢٠١١، عبر ستاند خاص، تضمن مختلف الدراسات والبحوث التي صدرت عن الوحدة الإعلامية فيه خلال السنوات السابقة. وقد درج الاتحاد خلال السنوات الأخيرة على المشاركة في المعارض في لبنان تعزيزاً لثقافة الدمج والتنوع، مستهدفاً شرائح واسعة من المجتمع اللبناني، والزوار العرب للمعارض، التي تستقطب عدداً كبيراً من محبي الكتاب والمثقفين، والباحثين والطلاب الجامعيين.



الرابع عشر منه، وتضمنت النشاطات التي استهدفت طلاب المدارس الزائرين للمعرض تجريب كرسي متحرك للتعرف على العوائق التي تصعب من عملية وصول الأشخاص المعوقين حركياً.

بالإضافة إلى محمد خالد، وزياد زين، وخالد جرادي، ويحيى المولى، ومازن عرموش (متطوع من "جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية")، على متابعة النشاطات التوعوية على المعرض طيلة أيامه، من الثاني من كانون الأول حتى

وقد تميزت مشاركة الاتحاد في المعرض للعام الحالي، حيث ضم ستاند الاتحاد دراسات متنوعة، وبحوث، ونتائج المسوح الميدانية. أما العناوين فتعددت لتعالج قضايا المرأة، والطفل، اللاجئين الفلسطينيين، ناهيك عن المطالب الأساسية لقضايا الإعاقة في لبنان، ومنها حق الوصول، والحق بيئية هندسية دامجة، والطبابة، والتعلم. وقد زار ستاند الاتحاد عدد كبير من طلاب الجامعات، والباحثين الذين يعملون على مواضيع تتعلق بالإعاقة والفئات المهمشة في المجتمع اللبناني والعربي، وأساتذة جامعات، وكان على رأس زائري ستاند الاتحاد رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي، ورئيس اللجنة النيابية لحقوق الإنسان ميشال موسى، ونقيب الصحافة محمد البعلبكي، ورئيس تحرير صحيفة "السفير" الأستاذ طلال سلمان، والوزير السابق عصام النعمان، والقائم بأعمال السفارة الفلسطينية في بيروت أشرف دبور، كما خص وزير الأشغال العامة والنقل غازي العريضي الاتحاد بتوقيع كتابه "فلسطين حق لن يموت". من جهة أخرى، عمل فريق متطوع من الاتحاد، ضم الزملاء فادي الصايغ، وناهدة حميد،

حول المعرض

ولما تعطل قيام المعرض في الأعوام ١٩٧٥ و ١٩٧٦ و ١٩٨٩ و ١٩٩٠ فإن "النادي الثقافي العربي" كان يعوض عن ذلك أحياناً بمعارض في العام الواحد عندما تتيح الظروف الأمنية. وفي نظرة إلى تطور عدد الزوار، نجد في الأرقام ٧٠ ألفاً العام ١٩٧٨، ليصل إلى ٣٥٠ ألفاً العام ١٩٩٧، ما عدا مجموعات الطلاب التي تتوافد إلى المعرض من المدارس مباشرة، وهو يتراوح حالياً بين هذا العدد و ٤٠٠ ألف زائر. والرقم يساوي عُشر سكان لبنان. أما بالنسبة إلى عدد دور النشر المشاركة بحسب معلومات "النادي"، ففي المعرض الأول شاركت ٢٣ داراً، وفي معرض العام ١٩٨١ وصل العدد إلى ٩١ داراً، ثم وصل العام ١٩٨٥ إلى ١٥٠ داراً، وفي العام ١٩٩٣ وصل العدد إلى ١٧٠ داراً، وتطورت المشاركة العربية حتى وصلت إلى ٣٥ ناشراً في السنوات الأخيرة. وفي العام الحالي شاركت ٧ دول عربية، و ٢٣ مؤسسة عامة، وهيئات دولية وخمس جامعات، بالإضافة إلى ١٨٠ ناشراً.

افتتح المعرض الأول في ٢٣ نيسان ١٩٥٦، في "وست هول - الجامعة الأميركية"، ولم يستمر لأكثر من ثلاثة أيام، في حين استمر في العام الحالي مثلاً ١٤ يوماً. وفي أعوام أخرى وصل إلى ١٧ يوماً، بعد تمديده تلبية للطلب. ثم مع تزايد الطلب لم تعد القاعة تتسع للمشاركة المحلية والعربية، فانتقل المعرض سنة ١٩٦٦ إلى قصر الأونيسكو. ثم نقل إلى "الجامعة العربية" من ١٩٦٨ حتى ١٩٧٠ بسبب الأشغال في قصر الأونيسكو. بعد ذلك أعيد المعرض إلى قصر الأونيسكو. ومن المعرض التاسع عشر حتى الأربعين بقيت القاعة الزجاجية في منطقة الحمراء، مقراً دائماً له، كلما ضاقت وسعت حدودها نحو موقف السيارات المحاذي، إلى أن بلغ الضيق مبلغاً لا يحتمل، فانتقل العام ١٩٩٦ إلى ساحة الشهداء، ثم إلى "أكسبو بيروت" العام ١٩٧٩، واستمر فيه حتى العام ٢٠٠٣، ومن العام ٢٠٠٤ حتى اليوم لا يزال المعرض مستمراً في قاعة ببال.

ندوة حول البيئة الهندسية الخالية من العوائق؛ كيفية الوصول إلى سياسات دامجة في لبنان

في إطار الحملة الوطنية نحو بيئة دامجة خالية من العوائق "عمر لكل"، التي يعمل عليها "اتحاد المقعدين اللبنانيين" منذ العام ٢٠٠٧، نظّم الاتحاد ندوة حول التجهيز الهندسي تحت عنوان "كيفية الوصول إلى سياسات دامجة خالية من الحواجز" في كانون الأول ٢٠١١، ضمن سلسلة الندوات التي ترافق فعاليات "معرض الكتاب العربي في بيروت"، الذي نظم في قاعة المعارض "بيال".

ولو



وزارة الداخلية والبلديات، ووزارة الأشغال العامة والنقل. وقدمت الكتورة رنا قببسي الممثلة عن "الجامعة اللبنانية" مداخلتها حول دور الجامعة اللبنانية في رفع مستوى الوعي تجاه إمكانية الوصول في معظم الكليات في الجامعة. وأشارت قببسي إلى جملة من النشاطات التي تقوم بها الجامعة في ذلك الإطار، وقالت: "لقد بدأنا برنامج التوعية منذ العام الماضي مع طلاب الهندسة، واقترحنا إلزامية إدخال مادة التجهيز الهندسي ضمن المنهج الدراسي". من جانبه، أكد الممثل عن وزارة الأشغال العامة الدكتور أديب دحروج، على العلاقة بين وزارة الداخلية ووزارة الأشغال العامة، في استكمال ومتابعة المرسوم التطبيقي الذي صدر، حيث أشار إلى أن اجتماع الأطراف المعنية يسهل فتح الأفق والطريق أمام ذلك المسار. أما مدير عام وزارة الداخلية السابق العميد نقولا الهير، فشدد على مدى أهمية دور "اتحادات البلديات" في تنظيم الأرصفة وإنشاء دليل إلزامي لتنفيذ معايير دامجة.

الهندسية الدامجة"، الذي سيستخدم كأداة في دورات تدريبية على طول العملية. وشدد المهندس نصر على الدور الذي يؤديه مكتب التدقيق الفني APAVE بشأن توفير المساعدة التقنية للحكومة اللبنانية بإعداد مضمون مشروع المرسوم المتعلق بالتجهيز الهندسي. من جانب آخر، عرض رئيس اتحاد المقعدين اللبنانيين حسن مروه الإطار العام للإعاقة في لبنان، والتقدم الخجول الذي نشهده تجاه قضاياها، وركز على أبرز الصعوبات التي تشكل عوائق لسياسات مبنية دامجة. وأطلق رئيس الاتحاد عددا من الخطوات التي يجب اتخاذها لوضع المراسيم التشريعية وتشمل كل القطاعات كالعليم، والسياحة، والعمل، والبيئة الخارجية. أخيرا، جرت مناقشة بين الجهات الفاعلة ذات الصلة بمسألة التجهيز الهندسي. وطرحت مديرة البرامج في اتحاد المقعدين اللبنانيين سيلفانا اللقيس وجود إمكانية لتأسيس نواة لمعايير ومواصفات جديدة في الندوة على مستوى السياسات البنينة على الحقوق، لافتة إلى وجود تقاطع بين

افتتحت الندوة بالنشيد الوطني، وبكلمة لممثل نقابة المهندسين في بيروت المهندس راشد سركيس، الذي وصف دور النقابة حول الأهداف الأساسية التي تثبت الإطار التعامل في المؤسسات المهنية ذات الصلة على رفع المستوى الأدنى والتفصيل لبنية الدولة في قدرات دامجة وساندة، وتعزيز الوعي للمهندسين لتطوير وتطبيق التصاميم الدامجة. وشدد المهندس سركيس على متابعة على بروتوكول التعاون بين النقابة والاتحاد منذ العام ٢٠٠٩، كما وعد بأن تكون الندوة، كذلك، فرصة لإطلاق ورشة العمل التعاونية، التي سيتم خلالها عرض مسارات تنفيذ المرسوم الخاص بالقانون ٢٠٠٠/٢٢٠، فضلا عن وضع خطة عمل للجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والاتحادي. من جانبه، عرض مدير عام مكتب التدقيق الفني APAVE المهندس نسيم نصر، لتاريخ التعاون الطويل بين APAVE والاتحاد في العديد من المجالات المختلفة، حيث يعمل الفريقان على إكمال "دليل المعايير

المراجعة الدورية الشاملة لحقوق الاقتصادية والاجتماعية

منهجية كاملة على مستوى الانتهاكات في لبنان

تتعاقب الحكومات في لبنان وكلّ منها حمل مشروعها وبيانها الوزاري الجاهز سلفاً والمعدّل تعديلات طفيفة على الصعيد السياسي. أما على الصعيد الاجتماعي الذي يختص بمعيشة المواطن اللبناني فالحكومات غالباً ما تسوق الكثير من الوعود والبرامج التي تثبت يوماً بعد يوم تنصلها منها أو عدم فاعليتها. إنطلاقاً من هذا الواقع جاءت المراجعة الدورية الشاملة لحقوق الاقتصادية والاجتماعية في لبنان عام ٢٠١٠ عبر عدد من المنظمات غير الحكومية، لمتابعة الضغط على الهيئات السياسية للمطالبة بتطبيق الحقوق الشرعية للبنانيين بكامل أطيافهم اجتماعياً واقتصادياً. وضمان حقوق الفئات المهمشة كالنساء والأشخاص المعوقين. وفي تقريرها المقدم إلى مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، قامت المنظمات غير الحكومية بعرض واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في لبنان بشكل مفصل أفرد نقاطه للحديث عن الانتهاكات المتواصلة للحقوق المتعلقة بسياسات الحكومات المتعاقبة، والشفافية المفقودة في إدارة العملية الاقتصادية المرتبطة ببرنامج باريس-٣. وعدم الإستقرار على المستويين السياسي والأمني الذي أدى إلى الإهتمام بالحاجات المباشرة عوضاً عن البرامج المستدامة، والتأخر الدائم في إصدار الموازنة العامة، واتساع الفجوة بين مناطق الريف والمدينة بداع من الإعتماد الدائم على المركزية، وعزل السكان عن المشاركة في صنع السياسات التنموية التي توفر متطلبات الأشخاص المعوقين بشكل محدد فعلى الرغم من مرور ١٠ سنوات على إقرار قانون ٢٠٠٠\٢٢٠ المتعلق بحقوق الأشخاص المعوقين، فإنّ مراسيمه التطبيقية لو توضع بعد ما يساهم في انتهاك واسع لـ ١٠ في المئة من اللبنانيين أي ما يقرب من ٤٠٠ ألف شخص معوق. كما تناول العرض حقوق اللاجئين الفلسطينيين المنتهكة، وحق الوصول إلى المعلومات بعيداً عن الحماية المعتمدة والمرتبطة به.

الحقوق

وأفرد التقرير جملة من الحقوق التي عرض واقعها الحالي، وأتبعها كل من مجموعة العمل ومجلس حقوق الإنسان إلى حيث الحكومة اللبنانية لاتخاذ ما يلزم في كل مجال من المجالات المطروحة:

الحق في مستوى معيشي ملائم

يتحدث التقرير عن الفقر كتحدٍ كبير يواجه إحقاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في لبنان، في ظل عجز ٣٠٠ ألف نسمة عن إشباع حاجاتهم الغذائية وغير الغذائية الأساسية. ويستند التقرير إلى أرقام البنك الدولي الذي يحدد نسبة الفقر في لبنان بـ ٢٨.٥ في المئة. مشيراً في الوقت نفسه إلى قيام الحكومات بالنظر في اقتراحات زيادة الضريبة على القيمة المضافة.

أما الطبقة فتظهر بشكل أكبر في التقرير مع الإشارة إلى أنّ ٢٠ في المئة تشكل الشريحة الأكثر فقراً من السكان لا تحظى بأكثر من ٧ في المئة من مجمل الإستهلاك، في مقابل شريحة الـ ٢٠ في المئة الأغنى والتي تحظى بـ ٤٣ في المئة من الإنفاق. كما يشير التقرير إلى التفاوتات بين المناطق اللبنانية التي يصفها بالحادة. ويمرّ التقرير على مشكلة عمالة الأطفال التي يتعرّضون لها في العديد من المناطق اللبنانية عبر شروط العمل الإكراهي

لمضايقات عديدة في أعمالهن تتعلق بالتحرشات الجنسية من أصحاب العمل وعمالئهم. كما ينتقل التقرير إلى قانون العمل نفسه الذي يستبعد فئة كبيرة من العمال هم العاملون في المنازل والمزارعون والعمال الزراعيون وعمال المؤسسات والإدارات الحكومية والبلدية والمياومون، فلا تغطيهم المادة السابعة من القانون بأي شكل، وبالإضافة إلى ذلك فإنّ العمال الأجانب الذين تتراوح أعدادهم بين ١٣٠ ألفاً و٢٠٠ ألف لا يوفر التشريع حماية كافية لهم، ما يتيح استغلالهم بأسوأ الصور من قبل أرباب العمل وهو ما رفع معدل الإحتكار بينهم.

الحق في التعليم

ينتقد التقرير السياسة التعليمية في لبنان التي أخفقت حتى الآن في تحقيق نظام تعليمي رسمي يؤمن وصولاً متكافئاً إلى التعليم فضلاً عن جودته والقدرات والطاقت اللازمة فيه. كما يعرض لواقع الأشخاص المعوقين الذين يعانون من معدلات أمية مرتفعة تصل إلى ٣٨,٢ في المئة، أما إنجازاتهم على المستوى الثانوي فتصل إلى ٥ في المئة، والجامعي ٢ في المئة فقط.

ويعرض التقرير جملة من الانتهاكات في هذا القطاع تتعلق بالتفاوتات المناطقية المرتبطة بالظروف الاقتصادية

الظلمة، بالتواطؤ مع قانون العمل اللبناني الذي يجيز عمالة من أتموا الثانية عشرة من عمرهم وبانتهاك صريح للإتفاقيات الدولية. كما يتطرق إلى المستوى المعيشي المتدني للاجئين الفلسطينيين الذين تغيب عنهم حقوق التملك، ولا يسمح لهم بإدخال مواد البناء إلى مخيماتهم، ويتطرق كذلك إلى غياب المساحات الخضراء ما يتسبب بتدهور بيئي على مستوى المدن، عدا عن تحويل الشواطئ اللبنانية العامة إلى مشاريع خاصة ما يحول دون الوصول إليها.

الحق في العمل

مع ارتفاع إجمالي البطالة إلى ٩ في المئة عام ٢٠٠٧ يعرض التقرير للعديد من المعوقات على مستوى العمل، ويعرض بالتفصيل لواقع عمل الأشخاص المعوقين الذين يتأثرون أضعاف سواهم في هذا القطاع حيث سجلت بلغت نسبة البطالة في لبنان ٩ في المئة بالمجمل، أما بين الأشخاص المعوقين فقد بلغت ٨٣ في المئة، بالرغم من أن القانون ٢٠٠٠\٢٢٠ ينص على كوتا بنسبة ٣ في المئة من الوظائف في القطاعين العام والخاص للأشخاص المعوقين.

كما يعرض التقرير عمل النساء الذي لا تتجاوز نسبته من إجمالي القوة العاملة ٢١,٥ في المئة، ومع ذلك فهن يتعرضن

والإجتماعية ومعدلات التسرب وبالجودة المتدنية للتعليم في الريف. وارتباط الجامعة اللبنانية بالنظام الطائفي ما يعرقل وصول الفقراء الملائم إلى التعليم العالي. كما أنّ هنالك تمييزاً حاصلًا تجاه الطلاب الفلسطينيين حيث لا يتمتع بنظام التعليم اللبناني أكثر من ٢٠ في المئة من اللاجئين استناداً إلى دائرة شؤون الفلسطينيين. كما أنّ الأجانب الذين لا يملكون إقامة لا يحق لهم بالتقدم للإمتحانات الرسمية.

الحق في الصحة

مشكلة هذا القطاع هي في اعتماد اللبنانيين على المستشفيات الخاصة في ظل غياب السياسة الصحية المستدامة. ومع ذلك فإنّ اللبنانيين والفلسطينيين من ذوي الدخل المحدود لا يتمكنون من الوصول إلى المستشفيات الخاصة بسبب ارتفاع كلفتها وضعف تغطية وزارة الصحة.

وبالإضافة إلى قضية الوزارة فهناك الخلل المالي الذي يعاني منه صندوق الضمان الإجتماعي والذي يحرم المواطنين - حتى المضمونين- من تقديمات معينة. بالإضافة إلى حرمان الأشخاص المعوقين من الاستفادة من بطاقة وزارة الشؤون الإجتماعية التي تغطي كل نفقات استشفائهم بموجب القانون بعد فشل الحكومة في تطبيقه.

وبالتالي فإنّ ٥٣,٣ في المئة من سكان لبنان لا يتمتعون بالحماية الإستشفائية. كما أنّ نسبة كبيرة من الذين يتمتعون بها لا تصل دائماً إلى التقديمات المطلوبة.

الحق في الضمان الإجتماعي

حيث أنّ النسب المخصصة للأسر الفقيرة في شبكات الأمان التي يتركز عليها الإنفاق الإجتماعي محدودة وغير مناسبة. كما أنّ برامج شبكات الأمان لا تغطي الضمان الإجتماعي للمسنين والعاطلين عن العمل. فقد استعرض التقرير واقع الوصول إلى الضمان الإجتماعي والاستفادة من تقديماته على هذا الصعيد بشكل أساسي. كما لاحظ التقرير التمييز ضد المرأة في العمل عبر إجازات الأمومة غير المناسبة وعوامل أخرى.

أما بخصوص العمال الأجانب الذين تربط حقوقهم القانونية مبدأ التبادلية فإنّهم لا يستفيدون من الضمان الإجتماعي

والتأمين الصحي حتى ولو كانوا حاصلين على إجازة عمل وإقامة. وكذلك يتم استبعاد الفلسطينيين من الضمان الإجتماعي على أساس القانون.

حرير التجارة

استعرض التقرير إهمال لبنان للموجبات عند التفويض بشأن اتفاقيات حرير التجارة من دون أن يكون لديه تفويض مسبق حيال الآثار التي ستنتج عن هذه الاتفاقيات على الحقوق الاقتصادية والإجتماعية. فغياب الإصلاحات المطلوبة في مثل هذه الحالات يؤدي إلى تهديد القدرات التنافسية اللبنانية في قطاع الخدمات والتجارة كما يهدد الحق في الأمن والسيادة الغذائيين والحق في العمل على المستوى الزراعي. ويحذر التقرير من أنّ التزايد في اتفاقيات حرير التجارة يحد من قدرات الحكومة على ضبط حقوق الإنسان وحمايتها. أو على اتخاذ إجراءات تدعمها وتقوّي النظم الإجتماعية. ما يثير القلق في ما يتعلق بالكونات المعيشية الضرورية، وتوفير الخدمات الأساسية.

هذا ويعرض التقرير بعد مراجعته الكاملة للحقوق الاقتصادية والإجتماعية لجملة من الخطوات التي يدعو مجموعة العمل ومجلس حقوق الإنسان إلى حث الحكومة على تطبيقها في كل حق من الحقوق. نستقي منها التالي:

إتاحة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالموارد الأسرية بشكل دقيق يأخذ بعين الاعتبار التفاوتات المكانية والجنسية. تطوير سياسة واضحة من شأنها تمكين النساء، وتنفيذ كل التوصيات الناجمة عن "الإنفاقية الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة".

التصدي للتمييز القانوني ضد الفلسطينيين في لبنان وتحسين ظروف مخيمات اللاجئين، ووقف كل الممارسات التي تخطر أو تعرقل إعمارها وتنميتها والوصول الحر إليها.

المشاركون في إعداد التقرير:

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، إتحاد المقعدين اللبنانيين، الحركة الإجتماعية، الإتحاد النسائي التقدمي، مركز تنمية الموارد، التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني، مركز الشراكة من أجل التنمية والديمقراطية في لبنان، المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، نحو المواطنة، وجمعية المساعدات الشعبية النرويجية.

داعمو التقرير:

المركز اللبناني للتربية المدنية، مؤسسة مهارات، المركز اللبناني للتدريب النقابي، الشبكة المسكونية لناصره الأشخاص المعوقين، رابطة المسؤولية المدنية، منتدى التنمية اللبناني، رواد المنبر المدني الأوروبي-لبنان، اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا وشؤون المرأة، وكريستيان أيد.

إنشاء وحدة تفتيش خاصة بالعمل تتمتع بتمويل وتدريب جيدين، وتعمل على مراقبة ظروف العمل، وضمان تنفيذ القوانين المرعية التي تلزم أرباب العمل باعتماد أجور متساوية عن الأعمال ذات القيم المتساوية، وضمان تنفيذ العقود التي تتضمن ساعات عمل معقولة، فضلاً عن العطل اليومية والأسبوعية والحد الأدنى للأجور والحماية القانونية حيال أي إساءة أو استغلال والسن الملائمة للعمل.

تنفيذ كوتا الـ ٣ في المئة من الوظائف العامة والخاصة للأشخاص المعوقين ووضع خطة وطنية للرقابة في هذا المجال.

تكيف البيئة المدرسية لتلائم الأطفال والأشخاص المعوقين، مع العمل على حظر نظام الدوامين في المدارس.

ضمان وصول المجموعات المستبعدة من في ذلك اللاجئين إلى التعليم.

تطوير مخطط موحد ومتكافئ ومستدام لتأمين الرعاية الصحية يغطي السكان في لبنان والمقيمين فيه، ويبدأ بإصلاح الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي وتوسيع تنفيذ مخطط الحماية المتمثل ببطاقة وزارة الصحة العامة الطبية ليشمل جميع المواطنين لا المتقاعدين فحسب.

وضع استراتيجية لحماية العاطلين عن العمل، وتعديل قانون الضمان الإجتماعي للقضاء على الممارسة التمييزية ضد المرأة، والسماح للعمال الأجانب بالاستفادة من الضمان، ومعالجة التمييز القانوني والفعلي الذي يمارس ضد الفلسطينيين في لبنان في ما يتعلق بحقوقهم في الضمان الإجتماعي.

ضمان أن تنفذ سياسة التجارة اللبنانية ضمن استراتيجية تنوية شاملة بحيث لا تكون طبيعتها اقتصادية خالصة، بل يعنى كذلك بالعوامل الإجتماعية والبيئية والصحية والتعليمية والثقافية أيضاً.

رواية «ذاكرة الجسد» للجزائرية أحلام مستغانمي : قدرات مغلفة بالتميز وغياب البنية الحقوقية

ألو

لم تتطرق رواية «ذاكرة الجسد» للكاتبة الجزائرية أحلام مستغانمي إلى قضية شخص معوّق. جعلت من إعاقته سبيلاً لاستجداء عطف ما أو شفقة. لكنّها في الوقت عينه ركزت بشكل متكرر على أنّ الإعاقه تشكل حاجساً لدى صاحبها فكأنّها تفرض عليه اعتزال المجتمع والركون إلى النفس وما فيها بعيداً عن المشاركة. واتخاذ الدور الفعال.

بطل رواية «ذاكرة الجسد» وراويها هو خالد بن طوبال الرسّام الجزائري المعوّق الذي بترت يده خلال معركة في حرب التحرير ضد الفرنسيين. لكنّه لم يجد في المقابل بدا من العيش في فرنسا نفسها يواجه شعبها بجراحه ضدها بالذات. ويعيش هاجس الغربة والإنسلاخ عن الوطن بما يحمل من ازدياد له ولبطولاته ولإعاقته بالذات.

لباريس. وكانت المواصلات تتضاعف في نهاية الأسبوع (...) ولكن لم يكن ذلك السبب الوحيد لتأخرها. كنت أعرف أنّها تكره اللقاءات العامة. أو تكره كما استنتجت أنّ تظهر معي في الأماكن العامة. ربما كانت تخجل أن يراها بعض معارفها وهي مع رجل عربي. يكبرها بعشر سنوات. وينقصها بذراعاً!.

أما تمييز المجتمع المباشر تجاه خالد والذي يتوافق أيضاً مع تمييز من جانب أحلام مستغانمي تجاه الأشخاص المعوقين ولو غلفته بطابع أدبي خلّاب، فيأتيه من رأس الهرم: من المثقفين بالذات... والمثقفين المناضلين أيضاً. ويروي خالد قصة تعرفه بالشاعر زياد (ص ١٤٩). وقد كان خالد يومها مسؤولاً عن النشر والطبوعات في الجزائر. فاتصل بزياد ذات يوم ليطلب منه حذف أو تغيير بعض الكلمات التي جاءت في ديوانه. والتي كانت تبدو له قاسية تجاه بعض الأنظمة. فيقول خالد: «لم أنس أبداً نظرت ذلك اليوم. توقفت عيناه عند ذراعي المبتورة لحظة. ثم رفع عينيه نحوي في نظرة مهينة وقال: لا تبتّر قصائدي سيّدي.. ردّ لي ديواني. سانشره في بيروت». ليؤكد خالد بعدها أنّه تلقى كلمات زياد «كصفعة أعادتني إلى الواقع. وأيقظتني بخجل. لقد كان ذلك الشاعر على حق. كيف لم أكتشف أنني لم أكن أفعل شيئاً منذ سنوات سوى تحويل ما يوضع أمامي من إنتاج إلى نسخة مبتورة مشوهة مثلي؟!». وأمام مثل هذه الومضات بالذات. لا يسعنا القول إلا أنّها «تشوّه» رواية «ذاكرة الجسد» لأحلام مستغانمي. وترسّخ طابعاً تمييزياً تجاه الأشخاص المعوقين. خاصة مع الشعبية الكبيرة للرواية التي شكلت بصمة هامة في الأدب العربي خلال العقد الأخيرين.

على نبضها. وهي. كعادتها. كلّ شيء على مزاجها وحدها حين تلعن بنيتها وعشاقها وترسلهم بعيداً في الأفق المجهولة رغم أنّها تربطهم دوماً بخيوطها السرية السحرية التي لا منجى منها ولا مفرّ.

ومع ذلك فإنّ مستغانمي وبالترافق مع عدم نقلها للصورة الحقوقية. أبدت كذلك رؤية مسيئة للأشخاص المعوقين إن من خلال تصور خالد لنفسه. وعدم تقبله لوضعه. أو من خلال تحدي الآخرين له ونظرتهم الإزدائية إليه. وقد تكون قد نقلت بالفعل جزءاً من الواقع كما هو خاصة في بلادنا. لكنّها كذلك أعميت مع المجتمع في مارسة التمييز. ولعل أبرز صورة تبرز نظرة خالد إلى نفسه من خلال الرواية هي في مخاطبته للبطل (ص ١٠٥) دار الأداب الطبعة (٢١) قائلاً: «كنت تشبهيني أنا الذي كنت أرسم بيد لأستعيد الأخرى. كنت أفضل لو بقيت رجلاً عادياً بذراعيّن اثنتين. لأقوم بأشياء عادية يومية. ولا أتحول إلى عبقرى بذراع واحدة. لا تتأبط غير الرسوم واللوحات. لم يكن حلمي أن أكون عبقرياً ولا نبياً ولا فناً رافضاً ومرفوضاً. لم أجاهد من أجل هذا. كان حلمي أن تكون لي زوجة وأولاد. ولكن القدر أراد لي حياة أخرى. فإذا بي أب لأطفال آخرين وزوج للغربة والفرشاة. لقد بترتوا أيضاً أحلامي».

كما يبرز ذلك من خلال رأي خالد بنظرة الفرنسيين إليه كجزائري قاتلهم ويحمل على جسده علامات قتاله لهم. فيقول عن كاترين وهي المرأة الفرنسية التي يقيم معها علاقة (ص ٧): «سعدت وأنا أرى كاترين تدخل القاعة. جاءت متأخرة كما كنت أتوقع (...) كانت كاترين تسكن الضاحية الجنوبية

لم تعط مستغانمي بعداً حقوقياً لروايتها. لكنّها أمدتها بزخم كبير من التعددية واحترام الآخر والقدرة على الإبداع مهما صعبت الظروف. بالإضافة إلى الحدث الأبرز في الرواية وهو الحبّ: حبّ خالد للمرأة التي لا يعلم جيداً إن كان يحبها لنفسها أم لأنّها تمثل حبّه لبلاده رغم انسلاخها عنها. أو أنّه يخلط بين هذه وتلك ليخرج بنمط خالص من العشق يبرز في خطوط لوحاته التي لا موضوع فيها سوى واحد فحسب: جسور مدينته الأولى قسنطينة الجزائرية.

وضعت مستغانمي كلّ تلك الحياة في روايتها. وجعلت خالد بن طوبال راويها الذي لم يعهد المثالية. فالحياة كما رسمتها أحلام ولونتها ليست مثالية أبداً. فهي موقف حاد في وجه إهانة توجه لشخص معوق ولو حملت ما حملته من تعبير شعري وبلاغي يرد له أن يكون غير قابل للإعتراف والنقد والرد. كما لم تخف أحلام أبداً صعوبات الحياة اليومية لخالد إن على صعيد إعاقته الجسدية وعمله كرسام مشهور وصاحب معارض ومثل للفن الجزائري في الغرب. أو على صعيد الصراعات الداخلية في نفس خالد خاصة بعد أن وجد نفسه يعشق فتاة بلاده التي حمل اسمها بنفسه وصية من والدها الذي استشهد على الجبهة وكان قائداً له. ليوصله إلى جدتها. إسم لطالما عاشه خالد وعاش معه صاحبته: «حياة».

«حياة» التي عشقها خالد هي الجزائر نفسها. التي يعشقها حدّ التضحية. فيفوز. ويخسر. ويقدم. وينسحب. ويواجه. وينكفي. ويتخذ المواقف. ويعارض. ويتسامح. وينقم. وينظم في كل فكرة أو عبرة أو سكرة أو لوحة نبضات قلبه

نحو وطن لجميع أبنائه

أحد عشر عاماً على صدور القانون ٢٠٠٠/٢٢٠، بعد حراكٍ مطلبية وحقوقية طويل من الأشخاص المعوقين. بدأ في أواخر سبعينات القرن الماضي. خمسة أعوام على صدور الاتفاقية الدولية حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. عشرات التعاميم في مقابل مئات، بل آلاف التحركات المطلبية الداعية إلى تطبيق الحقوق وفق النموذج الاجتماعي الذي يرى أن العوائق في المجتمع غير الدامج، لا في الأشخاص المعوقين أنفسهم كما يدعي النموذج الرعوي.

اليوم، وبعدم أقرت الاتفاقية الدولية، بصدقية المنطلقات التي دعينا للتجمع في حركتنا الحقوقية قبل ثلاثين عاماً. ما يزال لبنان الرسمي متأخراً جداً عن اللحاق بركب حركة الإعاقة المحلية للتناغم مع الخبرات الهائلة التي راكمتها والنماذج الرائدة التي قدمتها في سبيل إقرار الحقوق وتنفيذها من جهة، وكذلك لجهة مواكبة الدول المجاورة التي سلكت طريق التصديق على الاتفاقية وتنفيذها، بما يضمن تمتع الأشخاص المعوقين بحقوقهم. التي نصت عليها الشرائع الدولية منذ شرعة حقوق الإنسان في العام ١٩٤٨ إلى اليوم.

إلا أن الوزارات المعنية لم تبادر إلى استصدار المراسيم التطبيقية للقانون، فكنا نتحين الفرص بين الضغط من جهة، وبين وصول وزير متفهم أو متعاون من جهة أخرى، في ظل فترات طويلة من عدم الاستقرار الأمني والسياسي. لنصل إلى الدمج كما نراه جزءاً من شرعة حقوق الإنسان، وإلى وطن يحترم جميع أبنائه. ولعل أهم أسباب عدم الوصول إلى تطبيق القانون ٢٠٠٠/٢٢٠، وما سيعترض تطبيق الاتفاقية الدولية كذلك، هو عدم وجود سياسات وطنية أو رؤية رسمية متكاملة، أو إستراتيجية عامة للوصول إلى تكافؤ الفرص في المجتمع.

كما تغيب المعايير الدامجة عن هيكلية الوزارات، وإداراتها، ومجالسها، وقراراتها، وانعدام التوعية في القطاع العام تجاه قضايا الإعاقة وحقوق وحاجات الأشخاص المعوقين. بالإضافة إلى غياب قضايا الإعاقة عن أجندة التنمية المحلية، أو عن معايير الدراسات والإحصاءات العامة أو الاجتماعية الرسمية. وغياب التنسيق بين الوزارات المعنية بتطبيق القانون ما يضيع الفرص المتاحة أمام تطبيقه، وعدم إمكانية الوصول إلى المعلومات، وغياب الشفافية عن المعلومات الرسمية. ولعل ما يربط كل تلك العقبات بعضها ببعض هو غياب الاحتياجات الأساسية للأشخاص المعوقين عن الموازنة العامة، ما يجعل تطبيق القانون في حقوق العمل، والتعليم، والصحة، والبيئة الدامجة، والحقوق المدنية والسياسية غير متيسر.

أمام ذلك الواقع، وعلى الرغم من كون الدمج حق، لا يمكننا الوصول إليه إلا بالتكامل بين الخبرات المدنية المتراكمة وتوجه رسمي واضح، وفق إستراتيجية وطنية. إن احترام حقوق الإنسان في لبنان على مستوى السياسات العامة، وضمن عدم غياب حقوق الأشخاص المعوقين عن أجندة التنمية رسمياً، ينبغي أن يترجم عملياً كخطوة أولى بعد التصديق على الاتفاقية الدولية حول حقوق الأشخاص المعوقين. ولا يتم ذلك إلا عبر إيمان صادق من الجسم الرسمي بحق فئة من المواطنين تنحط عتبة العشرة بالمئة، عبر إيجاد آليات التطبيق في كل قطاع على حدة. وفي الخدمات المقدمة، تبني على مبدأ عدم التمييز. إيمان بحياة كريمة، وعمل لائق، ومنظومة صحية متكاملة، وحصّة من الموازنة ترفع الغبن، وبيئة تربوية تحترم جميع المتعلمين، وضمن الحقوق السياسية ترشحاً واقتراعاً... نحو وطن لجميع أبنائه.